وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

* عليان نبيلـــة

تحت إشراف الدكتور:

علام عثمان

لجنة المناقشة:

– د. أوعيل ميلود ..... رئيسا

– د. علام عثمان ..... مشرفا

– أ. مولاي بوعلام ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "فاذكروني أذكركم و اشكروا لي ولا تكفرون"

الآية (152) من سورة "البقرة"

فالحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله ﷺ:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدعاء.

وأخص بالذكر الدكتور: **"علام عثمان"**

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، والذي قدم لي مساعداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذتي في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية بجامعة البويرة

فأقول لكل هؤلاء جزاكم الله كل خير.

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى

" والدي العزيزين"

أتمنى لهما طيلة العمر والصحة .

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا سندا لي في حياتي ولم يبخلوا بشيء من أجلي

إلى أبناء أختي وإلى كل عائلة "عليان" كبيرهم وصغيرهم.

إلى كل الصديقات وزملاء الدراسة بدون استثناء وإلى كل عزيز على قلبي

إلى أساتذتي الكرام من الإبتدائية إلى الجامعة.

نبيلة

الفهرس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
الفهرس	IV
قائمة الجداول والأشكال	VIII
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل:	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**03**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	03
المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	14
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الرابع:مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**25**
المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل	25
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	31
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية.	**36**
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	36
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	39
المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	42
المطلب الرابع:التحديات المستقبلية التي تواجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	48
خلاصة	51
الفصل الثاني: الإتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية	
تمهيد الفصل	53
المبحث الأول: عموميات حول التنمية.	**54**

المطلب الأول: مفهوم التنمية .	54
المطلب الثاني: أهمية التنمية وأنواعها.	57
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية.	60
المطلب الرابع:أهداف التنمية وعقباتها.	63
المبحث الثاني: التنمية المحلية و التنمية المستدامة.	**67**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.	67
المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة.	69
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة .	72
المطلب الرابع:أهداف التنمية المستدامة.	74
المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية والتنمية المستدامة.	**76**
المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية.	76
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.	79
خلاصة	85
الفصل الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر.	
تمهيد الفصل	87
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها.	**88**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	88
المطلب الثاني: آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	95
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	102
المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**107**
المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي.	107
المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي.	110
المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي.	112
المطلب الرابع: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.	113
المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.	**115**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.	115
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.	117

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.	121
المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.	122
خلاصة	126
خاتمة	128
قائمة المراجع	135

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.	09
(02)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا.	11
(03)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	13
(04)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.	17
(05)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة2013.	93
(06)	وضعية إنجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014.	100
(07)	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2004 إلى السداسي الأول 2013).	116
(08)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004 إلى 2011.	118
(09)	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى 2011.	120
(10)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.	121
(11)	الولايات الإثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.	123
(12)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية.	124

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	تكامل أبعاد التنمية المستدامة.	74
(02)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2013.	94
(03)	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004 إلى غاية السداسي الأول من 2013).	117
(04)	تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2004 إلى 2011.	119
(05)	مقارنة صادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.	122
(06)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول من سنة2013).	125

مقدمة

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والتي تحمل كشعار أساسي لها إعتماد السوق أي الحرية الاقتصادية وبالتالي إعادة الاعتبار للإستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة و بسبب خصوصياتها من مرونة وقدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي إعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالاضافة إلى انها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وتالتالي تحسين المنتوج المحلي. كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وإزدهاره.

في حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية ونجاح البلدان المتقدمة في توجهها، ثم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وأعطي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع

الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات: تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية، ولا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية.

وذلك من خلال تبني إستراتيجية شملت بالدرجة الأولى تشخيصا لوضعية القطاع وإبراز معوقاته التي تتركز أساسا على ثقل المحيط الإداري وصعوبة التمويل ومشاكل العقار ومن ثم انتقلت إلى وضع الخيارات والأهداف المنتظرة من القطاع ومن ضمنها تخفيف البطالة.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسهيل طرق التحويل وتأهيل القطاع للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية وفق المقاييس الدولية وتم ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لها من آثار على المؤسسات الجزائرية على المديين المتوسط والطويل.

1- أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا فيما يلي:

* أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

* الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواءا كانت المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة.

* اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتيجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع.

2- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلى:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء.
- محاولة إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع، و تحديد أهم النتائج التنموية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3– إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

- ✓ **ماهو الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر؟**

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

– ماهي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها؟

– ماهي أبعاد التنمية المستدامة وما مدى تكاملها فيما بينها؟

– ماهي معالم الإستراتيجية التنموية وما مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية في الجزائر؟

4– فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.

– للتنمية المستدامة عدة أبعاد كما أنها ذات تكامل فيما بينها.

– معالم الإستراتيجية الجزائرية متكاملة تعتمد على كل من الهيئات و الهياكل ومجموعة من البرامج الهادفة إلى تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5– المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية.

بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الوطنية وتحليل هذه الإحصائيات.

6- دوافع اختيار الموضوع:

موضوع " الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" – " دراسة حالة الجزائر" تم اختياره لمجموعة من الأسباب تتمثل في:

- الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل إتخذته السلطات الجزائرية لتطوير النمو الاقتصادي وحل مشكل البطالة.

- الأهمية الكبيرة التي إكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات.

7- حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالمجالات التالية:

- الحدود النظرية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي.

- الحدود المكانية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة.

- الحدود الزمانية:

لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2013، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب لأخرى.

8- صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقلة توفرها في المكتبة.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة .
- ضيق الوقت الذي حال بيننا وبين المزيد من المعلومات المتعلقة بالموضوع.

9- تقسيم البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني مصادر وأساليب تمويلها ثم المبحث الثالث والذي نعالج فيه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها وتحدياتها المستقبلية.

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية تحت عنوان الاتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأول يعالج مفهوم التنمية وأنواعها واستراتيجياتها بالإضافة إلى أهدافها وعقباتها تحت عنوان عموميات حول التنمية ثم المبحث الثاني تحت عنوان التنمية المحلية والتنمية المستدامة، حيث تطرقنا إلى الجانب المفاهيمي لهما وانتقلنا في المبحث الثالث إلى مؤشرات قياس كل من التنمية والتنمية المستدامة.

وقمنا في الفصل الثالث بالتطرق إلى الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها، والثاني الدور التنموي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والثالث تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تؤديه خاصة منذ نهاية القرن العشرين، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي اهتمام بها أكثر فأكثر لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الإقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد الأهداف والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى، ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين [1]:

* إختلاف درجة النمو الاقتصادي.
* إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

أولا– إختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون والدراسيين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنمو اقتصادي كبير مستمر ومتزايد، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي او ضعيف متذبذب ونشاط اقتصادي تابع.

[1] – بوخلوة باديس، بن خيرة سامي،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول،" واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر ، يومي: 05-2013/05/06 ، ص 03.

لذا فإن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة، الشيء الذي يوثر على اختلاف النظرة إلى المؤسسة الصغير والمتوسطة مابين الدول المتقدمة والمتخلفة فمثلا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة بالنسبة إلى بلد نامي كالجزائر وتونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال [1].

ثانيا– تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى صناعية، تجارية، زراعية، خدمية.

ثالثا– إختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي بدوره إلى ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية، والتعدينية.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار[2] .

رابعا– معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ودول ذات تقنيات تقليدية ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم.

---

[1]– ريمي رياض ، ريمي عقبة ،**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جمعة الوادي (الجزائر)، يومي05-2013/05/06، ص ص3-4.

[2] - رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص16-17.

1- المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، رأس المال المستثمر، حجم المبيعات، القيمة المضافة، رقم الأعمال، الطاقة المستعملة.

ورغم كثر هذه المعايير إلا أن أكثرها استخداما عند تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة هما معيار حجم العمالة ورأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين[1] .

أ- معيار عدد العاملين:

يعد معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه عند قياس الحجم فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية.

ومن الملاحظ تأثر حجم المشروع الصناعي الصغير بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وانجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة بين 200 و 500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر يتراوح بين 9 و100 عامل.

يتمتع هذا المعيار بمزايا عديدة منها البساطة وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات وتوافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث أنها لا تنطوي على حساسية أو سرية لأنها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة.

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشأة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمنشأة والمعدات الرأسمالية أيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال، ولا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة.

[1] - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وهناك مؤسسات تتطلب استثمارات قليلة ولكنها توظف عدد كبيرا من العمال ولا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة[1].

ب– معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى من قطاع إنتاجي إلى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح مابين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار.

وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين [2] .

ج – معيار الجمع بين العمالة ورأس المال:

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصغيرة حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال وسبق أن ذكرنا كل معيار من المعيارين بمفرده يوجه إليه بعض الانتقادات وبالتالي فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمار يؤدي إلى رفض بعض الصناعات الصغيرة أو توظيف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتهم أليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة بمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية ويؤدي ذلك إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة كما في الهند ولذلك أجرت الهند تعديل يقضي بقصر التعريف على رأس المال وعده بدون وضع حد أقصى لعدد العمال، وهذا التعديل هام بالنسبة للبلاد التي تعاني من البطالة مثل مصر.

---

[1] – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 48-49.

[2] – السعيد بريبش، " **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"،" **حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر2007، ص ص 62-63.

ويمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة [1].

د- معيار حجم المبيعات:

يعتمد هذا المعيار على حجم المبيعات السنوية التي يحققها المشروع محددا بحجمه وقد يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع، ومن الدول التي استخدمت هذا المعيار الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل مبيعاتها السنوية عن ثلاثة ونصف مليون دولار مشاريع صغيرة [2] .

هـ- معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى النشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري لكنه غير كاف.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد لآخر ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحميلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة[3].

---

[1] - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] - إلهام فخري طملية، " **التسويق في المشاريع الصغيرة" مدخل استراتيجي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 25.

[3] - السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

2-المعايير النوعية:

بالرغم من أهمية المعايير الكمية السابقة إلا أن هناك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المؤسسات الصغيرة عن غيرها من الحجوم الأخرى ولما تتضمنه من عيوب متباينة، لذا اضطر الباحثون إلى اعتماد معايير أخرى وهي معايير نوعية والتي أهمها:[1]

أ- معيار الملكية:

يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة إذ نجد أن غالبية المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ب- معيار حصة المؤسسة من السوق:

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة عدّت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومحلات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة[2].

ج- الإستقلالية:

ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك تستثنى فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يعمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

---

[1]- عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013، ص131.

[2] - بوسهمين أحمد" **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير (جامعة بشار)، 2010، ص208.

د – محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[1].

رابعا– التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية، حيث مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف في بعض البلدان المتقدمة والنامية وأيضا بعض الهيئات الدولية.

1– تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ– تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين.

ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول رقم (1): [2]

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل.

المصدر: لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003–2004،ص14.

(1) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22–23.

(2)- لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص14.

ب- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف بأنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا، فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

ج- تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا):

تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار[1].

د- تعريف الاتحاد الأوروبي:

إعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أفريل 1996 على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة.

وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، حيث يضمن النوع الأول ما بين 1-9 عامل، أما النوع الثاني فيضم 10-49 عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 50-250 عاملا.

أما رقم أعمالها أقل من أربعين مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز سبعة وعشرون (27) مليون وحدة نقدية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى[2].

2- تعريف بعض الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف الهند:

والتي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

---

(1) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص31.

ب– السودان:

تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأسمال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي[1].

ج– تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:

التعريف المعتمد من طرف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا هو التعريف الذي اقترحه كل من "بروتش" و "هيمنز" Brutch and Hiemenz بعد دراسة قاما بها على عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الاتجاه واقترحا التقسيم التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا.

المؤسسة	عدد العمال
مؤسسات منزلية وحرفية	من 01 الى 09 عمال
مؤسسات صغيرة	من 10 الى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من50 الى 99 عامل
مؤسسات كبيرة	100 فما اكثر

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Galen spenser Hull**, la petite entreprise a l'ordre du jour** ,l'harmattan 1987,p77.

3– تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ– تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملا[2] .

---

[1] - برجي شهر زاد، " **اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر) ، 2011-2012، ص 29.

[2] - رابح خوني، مرجع سبق ذكره ص ص 32.

ب- تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا و الشرق الأوسط:

تعرف بأنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا، أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

ج- منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة:

تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100.000 دولار[1].

4-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات كلاهما:

أ- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

ب- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

ج- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بـ 25% فأكثر[2].ثم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7من القانون السابق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

أ- المؤسسة المتوسطة:

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و 250 شخص ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

---

(1) - يرجي شهر زاد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (**المادة 4)من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 77، (الجزائر،15 نوفمبر 2001)، ص 5.

ب– المؤسسة الصغيرة:

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

جـ – المؤسسة المصغرة:

تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[1] .

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي بـ (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية بـ (دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20مليون	أقل من10مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من100مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من200مليون الى2 مليار	من 100 الى 500مليون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد:

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، يومي 5-6/ 2013/5، ص 4.

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المواد 5-6-7من لقانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 77، (الجزائر،15 نوفمبر 2001)، ص 6.

أو قد يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع [1].

أما المؤسسة الصغيرة فيمكن أن نعرفها على أساس أنها منظمة مملوكة ومدارة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه، لذلك تبذل جهود كبيرة في السنوات الأولى لغرض أن يقف العمل على قدميه ويستطيع الاستمرار والمنافسة لاحقا من قبل المؤسس أو المؤسسين أو من قبل الإدارة بشكل عام حيث عدد العاملين لا يتجاوز حدا معين وفقا لإحصاءات الدولة التي تعمل فيها ولا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية دورها.

وتعرف المؤسسة المتوسطة على أنها: منظمة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية ويعمل فيها عدد أكبر من العاملين وقد تمثل حالة وسطية بين الحجم الصغير والكبير[2].

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

أولا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1– المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

---

[1] - ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص 15.

[2] - برجمي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

2- المؤسسة التقليدية:

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها[1] .

3 – المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

أ- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

ب- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير [2].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاطها على:

ا- المنتجات الغذائية.

ب-منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ج- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

---

(1) - قنيدرة سمية، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، 2009-2010، ص 62-63.

(2) - غالم عبد الله، سبع حنان،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني:واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/05/06، ص04.

د- تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

يركز هذا النوع على مؤسسات:

أ- تحويل المعادن.

ب- صناعة مواد البناء.

ج- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

د- صناعة مواد البناء.

هـ- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية[1].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات المصنعة و المؤسسات غير المصنعة.

[1] - مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)، 2008- 2011، ص ص 13-14.

الجدول رقم (4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للإستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	3	8

المصدر: لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص34.

1- المؤسسات غير المصنعة:

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم(04)، الفئات (1، 2، 3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة إنفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة:

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1] .

رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني legal form هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" و "العمل" والعلاقة بينهما[2].

---

[1] - لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص33- 34.

[2] - سعاد نائف برنوطي، " **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2008، ص 109.

1- مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا [1].

2- الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أ- شركات الأشخاص:

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص[2].

- شركات التضامن:

هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل[3].

- شركة التوصية البسيطة:

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة [4].

---

(1) - برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص62.

(3) - رضا إسماعيل البسيوني، "**إدارة الأعمال**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص ص201-202.

(4) - عاطف وليم أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007،ص ص 252-253.

–شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة [1].

ب– شركات الأموال:

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال،كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء ،إضافة الى المؤسسات الفردية.

– الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[2].

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص او السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا– سهولة الإنشاء والتنفيذ:

حيث تتميز هذه المؤسسات بما يلي:

1- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.

2- صغر رأس المال لتشغيل المشروع.

---

(1) - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص17.

(2) - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص63.

3- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.

4- سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكنات ومعدات الإنتاج.

5- سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى).

ثانيا– القدرة على جذب المدخرات:

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع[1].

ثالثا– مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

رابعا– الفعالية والكفاءة:

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير[2] .

خامسا– سهولة الدخول في السوق والخروج منه:

نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكنات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

---

[1] - نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" Gestion des PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، ط1، 1428هـ/2007م، ص 86.

[2] - رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

سادسا– القدرة على التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:

1- تركيبة القوى العاملة.

2- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج، أو النوعية).

3-سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود[1] .

سابعا– مميزات أخرى:

1-عنصرا جاذبا للإستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين بالأقاليم، وتعتبر أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الانتشار الجغرافي للصناعة حيث أن صغر حجمها وانخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية يمكن أن يتخذ أداة للإنتشار المكاني بما يحقق أهداف التنمية الإقليمية[2].

2- إعتمادها على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير مع محدوديتها، إذ يتكون رأس المال في الصناعات الصغيرة من إطارين، الأول هو رأس المال الثابت (أراض ومباني وآلات وأثاث وتجهيزات) والثاني هو الاحتياطات النقدية وجميع الموجودات التي تتحول بسرعة إلى نقد (مخزون، حسابات مدينة).

3- الطابع الشخصي يغلب في المشروع، وبالتالي يمكن أن تتوافر فرص عمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة.

4- توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة[3].

5- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مع المشروعات الكبيرة.

---

(1) - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

(2) - محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص 10.

(3) - ميسر إبراهيم وآخرون، " **المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، (مصر)، 2010،ص ص 12-13.

6- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

7- صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها[1].

8- **إختيار الأسواق:** تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير إهتمام المؤسسات الكبيرة.

9- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير وتمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير دون تعقيد.

10- إرتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لإعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأنهما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الانتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتهم في المدى القصير.

11- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق[2] .

المطلب الرابع: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتشر المؤسسات الصغيرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، الصناعي، الخدماتي، التجاري، المقاولات، الزراعي.

---

(1) - سيد سالم عرفة، "**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ/2011م، ص ص64-65.

(2) - كتوش عاشور، " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006، ص ص 1034-1035.

أولا– المجال الصناعي:

يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من:

1- المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف: صناعة الثلج، الألبان، ومنتجات الألبان، الخبز، والحلويات والفطائر، تعبئة العصائر، صناعة حفظ العصائر واللحوم.

2- المنتجات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك (خياطة الملابس، ورش الأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط)

3- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي: الملبوسات المشغولة والمطرزة، صناعة الحرف والفخار، والأواني الزجاجية والنحاسية.

4- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة صناعة الألبان، المطاط، تقطيع الأشجار.

5- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية، لعب الأطفال، معدات النظافة، مواد الصناعة، ورش قطع غيار السيارات، الصناعات الخشبية، ومواد البناء.

ثانيا– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في:

1–المشروعات الزراعية: الفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية.

2– مشروعات المنتجات الحيوانية: تربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن إقامة المعامل، معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود والفراء.

3–الثروة السمكية: صيد الأسماك، إقامة مزارع، تربية الأسماك، مخازن تبريد الأسماك [1].

ثالثا– مجال الخدمات:

يؤدي المشروع الصغير دورا بارزا في قطاع الخدمات حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء) من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة[2].

---

[1] - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

[2] - أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"** الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، 2007، ص 37.

ومن أمثلة الأنشطة التي يقوم بها في هذا المجال: خدمات النقل الاتصالات، الخدمات الشخصية مثل خدمات تنظيف الملابس، والخدمات الصناعية مثل الخدمات التي تقدم للشركات والمؤسسات [1].

رابعا– مشروعات التجارة الصغيرة:

يوجد في التجارة ثلاث أنواع من المشروعات وهي مشروعات تجارة الجملة، مشروعات تجارة التجزئة، مشروعات الامتيازات للبيع بالتجزئة المتكاملة (مثل متاجر السلسلة والمتاجر الكبرى ومحلات البيع بالبريد) ونشير هنا إلى أن تجارة الجملة لم تعد تشهد نموا يجاري عدد السكان أو النمو في باقي القطاعات وذلك نتيجة سيطرة مؤسسات الامتيازات و ممثلوا المصانع ومحلات البيع بالتجزئة المتكاملة ولهذا يبقى المجال مفتوح للمشروعات التجارية الصغيرة التي تعمل على صعيد البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساس للنشاط التجاري في أي بلد[2].

[1] - محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، " **مقدمة في الأعمال والمال**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 71.

[2] - كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **"إدارة المشروعات الصغيرة" من الألف إلى الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، 2000، ص 46.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعد التمويل وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة وإعادة تجهيز صناعتها الإنتاجية والاستهلاكية من جهة أخرى لذا نجد أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل بإعتبار ثمن المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها ونموها، لهذا لا يمكن لأي مؤسسة كانت أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون هذا العنصر الحيوي.

حيث سنتطرق إلى أهمية التمويل وأبعاده الإستراتيجية وبعدها إلى مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل.

التمويل هو عبارة عن إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.

كما يعرف التمويل بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لنمو وتعظيم قيمتها عبر الزمن [1].

حيث سنتطرق لمفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعدها لأهمية التمويل، ثم الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل

أولا– مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المشروعات الصغيرة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لآخر أو تتداخل

[1] – كروش نور الدين، **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة بورصة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11، جانفي، 2014، ص64.

بينها مؤسسات وسيطة كمؤسسات التمويل وهو ما يعني أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد دائنة أو موارد خارجية.

ثانيا– أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الأهمية من خلال:

1–القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.

2– تحديث وتطوير الصناعة.

3– مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل.

4– تفعيل مشاركة المرأة

5– تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

6– توسيع قاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر.

7– زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس الإجابات على ميزان المدفوعات.

8–المساهمة في استقرار أسعار الصرف.

9– نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن[1] .

ثالثا– الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل:

تهتم الإدارة المالية في مجال صياغة قراراتها التمويلية على العناصر التالية:

1– تخطيط الموارد المالية، أي تحديد الاحتياجات المالية طويلة الأجل وفي ضوء الأهداف المستقبلية.

2– التمويل وهيكل رأس المال الأمثل حيث أن فرصة الحصول على تمويل ممتلك ومقترض وتكلفة كل منهما إنما تؤثر في مقدرة المشروعات على الاستثمار وتبني إستراتيجية محددة.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، "**إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 165–166.

3- التخصيص الفعال للموارد على الأنشطة والفعاليات المتعددة ويرى الإستراتيجيون بأنه يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات المالية لقياس كفاءة وفعالية القرار التمويلي ومنها:

أ- قدرة المنظمة أو المشروع على تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر، وذلك باستخراج المعدل الموزون بهذه الكلفة

ب- مقارنة المعدل لتكلفة التمويل مع المعدل الموزون لتكلفة التمويل لأقوى المنافسين ضمن إطار نفس النشاط أو السوق.

ج- مقارنة كلفة التمويل (معدل العائد المطلوب) مع معدل العائد المتوقع أي معدل العائد على الاستثمار المتوقع (المستهدف).

4- مرونة هيكل التمويل وقدرة الإدارة على التغيير المستمر في نسبة مكوناته وحسب المتطلبات أو الحاجة إلى الموارد المالية، حيث يعكس ذلك القوة التفاوضية للمنشأة مع المقرضين والدائنين.

5- قدرة الإدارة على إقناع المساهمين على احتجاز الأموال لتمويل أنشطة استثمارية متاحة.

6- قدرة الإدارة على تغطية الفوائد على القروض، وتقاس من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على مجموع الفوائد ومقارنة نتائج هذه النسبة مع المنافسين في السوق.

7- تحديد نسب المديونية إلى حقوق الملكية ومقارنتها بالمنافسين.

8- تحديد نسب حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات التي يمتلكها المشروع ومقارنته بالمنافسين.

9- احتساب مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات ومقارنتها بالمنافسين ضمن إطار نفس القطاع الذي يعمل فيه المشروع[1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعتين: المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي والمصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الإقتراض المختلفة.

[1] - فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص206-207.

أولا– التمويل الذاتي:

ويتم في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ويقوم صاحب المؤسسة بعملية التمويل منفردا حيث يأخذ المشروع الفردي شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد أسرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء في المشروع.وقد يلجأ إلى بعض أصدقائه للدخول كشركاء موصون أو متضامنون وتكوين مشاركة أو شركة مساهمة عامة أو محدودة.

وكما سبق الإشارة في أن الشكل القانوني الشائع للمشروعات الصغيرة هو المشروعات الفردية يليها الشركات المساهمة العامة والمحدودة ثم مشروعات المشاركة ومن خلال ذلك يتضح أن التمويل الذاتي يحدده حدود إمكانياته مدى توافره وإجراءات الحصول عليه الشكل القانوني للمشروع، فلا يمكن للمشروع الفردي على سبيل المثال طرح أسهم، أو البحث عن شريك متضامن أو موصي للمشاركة في توفير التمويل اللازم، ومن ناحية أخرى يمكن ذلك ولكن بعد اتخاذ خطوة هامة وهي إعادة النظر في الشكل القانوني للمشروع.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع(أصحاب المشروع) أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارها داخل المشروع[1].

ثانيا– المصادر الخارجية:

وتتمثل في مصادر الاقتراض المختلفة والتي نجد من بينها ما يلي:

1– الإقتراض من الأهل والأقارب:

عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للإقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها و من هذه العيوب نذكر:

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

أ- الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.

ب- نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على استقلالية المؤسسة.

2- الإقتراض من البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية، على أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لها الغرض.

وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءا على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

3- قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، ومن أمثلتها ما يلي:

أ- إدارة المشروعات الأمريكية.

ب- مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وأندونيسيا.

ج- هيئات الدعم في اليابان.

د- هيئات الدعم والتمويل في الجزائر والمتمثلة في وكالة الدعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار[1] .

4- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل غير الرسمي وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث

[1] - خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-158.

يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال[1] .

5- الإئتمان التجاري:

يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى البعض أن الإئتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات، ونوع البضاعة فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية، المعدات الآلات والأجهزة ، وبالتالي فالإئتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين الشركات المانحة للعلامة التجارية أو صاحبة حق الامتياز، تجار الجملة أو التجزئة ، وإن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والأثاث ، من الأموال الثابتة تختلف عن إجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الأصول الثابتة المباعة على المشتري إلا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد.

6- الإئتمان المصرفي:

تشكل التسهيلات الإئتمانية التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية مصدرا آخر من مصادر التمويل، الذي يمكن صاحب المشروع أن يحصل على إئتمان مصرفي قصير الأجل أو طويل الأجل والأمر يتوقف على طبيعة حاجة المشروع وهل سوف يكون تمويل مشتريات المشروع من مستلزمات الإنتاج السلعية أو لتمويل عجز مؤقت في السيولة النقدية أو تغطية إلتزامات واجبة السداد قصيرة الأجل مثل سداد أجور العمال، وفي تلك الحالة يكون الإئتمان المصرفي المطلوب قصير الأجل أما في حالة تمويل مشتريات المشروع من المعدات والآلات والمباني، فإن الإئتمان المطلوب هو طويل الأجل وفي تلك الحالة يقوم البنك بالتمويل المطلوب ويتعهد المشروع بسداد القرض والفوائد المستحقة، ويخضع حجم الائتمان وشروطه وسعر الفائدة لعملية تفاوض بين البنك أو المؤسسة المالية وصاحب المشروع[2].

---

[1] - محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25- 28/ ماي 2003 ، ص 04.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص169-170.

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة.

إن الشركات الصغيرة تواجه قيودا ومشاكل تختلف عن المشاكل التي تواجه الشركات الكبيرة وكثيرا من القيود والمشاكل التي تتعرض لها الشركات الصغيرة تكون بسبب صغر حجمها أو سوء الإدارة فيها أو بعدم قدرتها على الحصول على التمويل المناسب[1]، بحيث نميز بين مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة:

أولا– الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك ثلاثة أساليب وتتمثل في:

1– التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:

التمويل طويل الأجل ينشأ من طلب الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن 5 سنوات فما فوق[2].

ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70%إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.

---

[1] - عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 68.

[2] - كروش نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

2- التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع.

ويعتمد أيضا التمويل قصير الأجل على الإئتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبنى والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها) بالإضافة إلى الاقتراض غير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا[1].

ثانيا- الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

1- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ- التمويل بالمشاركة: تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

- المشاركة في صفقة معينة: وهي إشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة وتنهي العملية ببيع تلك السلعة و حصول كل طرف على نصيبه من الربح.

- المشاركة الدائمة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

---

[1]- مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص26-27.

– **المشاركة المتناقصة:** وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1].

ب– التمويل بصيغة المضاربة:

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفق الطرفان معا على قسمة ماقد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل، ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال آو تعدي من المشروع، وفي حالة الخسارة لايحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) يربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب المشروع ان يكون حريصا على تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده و المحافظة على سمعته.

وبذلك يقدم نظام المضاربة إمكانية ضخمة لتكوين فئة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكتشف فرص الاستثمار بالعمال الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالي دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا هو ماتحتاجه الدول العربية لكسر التخلف والبطالة والفقر، وإذا كان من حق المشروع وحده

[1]– سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي"الواقع ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية و لتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي (غرداية) الجزائر، في 23-24 فيفري 2011، ص 11.

فهذا يجب ألا يحول المضاربة إلى عملية قرض بفائدة تحت مسمى المضاربة، كما أن هذا لا يمنع مؤسسة التمويل من المراقبة ومتابعة الأداء للمشروع حتى انتهاء عملية المضاربة[1].

ج- التمويل بصيغة السلم:

يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها: أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى يبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين[2].

د- التمويل بالمرابحة:

إن الشكل المبسط لعملية المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي تمويل بالبيوع يتضمن تحقيق أرباح تترافق مع تدفق سلع وخدمات وقد يكون هذا التمويل عبارة عن مرابحة استثمارية تتعلق بتقديم أصول إنتاجية لإقامة مشروع أو توسيعه وتجديده، أو قد يكون التمويل مرابحة إنتاجية تتمثل في تقديم مواد أولية أو سلع نصف مصنعة تتعلق بمشروع جديد أو مؤسسة قائمة فيتحقق الربح في إطار عمليات إنتاجية واستثمارية حقيقية.

هـ- التمويل بالإستصناع:

وهو صيغة من صيغ البيوع تتمكن من خلاله المؤسسة الصناعية أو المقاولة (المؤسسة البائعة) من بيع وتسويق مستقبلي لجزء من سلعها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها لعملائها وتضمن بالمقابل المؤسسة المشترية تأمين الحصول على سلع صناعية أو وحدات إنتاجية في تاريخ لاحق يتم فيه تسليم السلع وتسلم المبيعات، وتكمن أهمية

---

[1]- أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،أكادمية السادات للعلوم الإدارية ،السنة الرابعة والعشرون، القاهرة، اكتوبر2006، ص29.

[2]- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

التمويل بالاستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير إشكال من التقاول والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي[1].

2- التأجير التمويلي:

هو عقد إيجار يكون بين المؤجر والمستأجر حول أصل معين لمدة محددة من الوقت يستفيد منه المستأجر خلال هذه الفترة مقابل دفع مبلغ محدد من الإيجار لمالك هذا الأصل، على أن يعود له بعد فترة التأجير أو يشتريه المستأجر، هذا الأخير الذي قد يكون من المنقولات مثل المعدات أو غير المنقولات مثل المباني أو من خلال التأجير التمويلي فإن البنك يقدم خدمة تمويلية فهو يعتبر عملا من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر (البنك) بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها على مدى فترة التعاقد[2] .

[1] - صالح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدرب، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 98.

[2] - ونوغي فتيحة، **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 13.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفؤة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] بحيث سنتطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعدها إلى عوامل نجاحها والمعوقات والمشاكل التي تعترضها وفي الأخير أهم تحدياتها المستقبلية.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة، وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من المنشآت في بلدان العالم المتقدم و النامي.

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي الاجتماعي في:

أولا– على مستوى الفرد (صاحب المشروع):

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:

1–تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي.

2– يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية و العلمية لخدمة مشروعه.

3– وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدؤا بمشروعات صغيرة حتى إزداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

---

[1]- عبد الستار عبد الجبار موسى، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون، 2012، ص01.

ثانيا– على مستوى المجتمع:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

1–تغطى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

2– تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

3–تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

4–تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم[1].

وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة أيضا من خلال:

ثالثا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

يمكن إيجازها فيما يلي:

1–تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية.

2–تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

3–تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

4–تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

رابعا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة فيما يلي:

1–التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع

[1] - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 75–77.

التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع.

2-تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم.

3-توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات.

4-الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد[1] .

بالإضافة إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية تظهر أهميتها أيضا من خلال:

1- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام:المتوفرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.

2- سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة بحيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة وتساهم بتوفير المزيد من فرص العمل سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه الصناعة.

3- قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.

4- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة.

5-قيام هذه المؤسسات بالتخصص في العمليات الإنتاجية أو الخدماتية التي قد تحجم المؤسسات الكبرى على القيام بها.

6- قدرتها على التكييف مع المتغيرات المختلفة:مثل تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل الأمر الذي يساعد على السيطرة على التقلبات.

7-تعتبر المؤسسات الصغيرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية.

8- دعمها للاستهلاك المحلي كون أجور العاملين فيها منخفض.

---

[1] - شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة ،(الجزائر)، العدد الثالث، جوان 2008، ص ص 214-215.

9- حاضنة للمهارات والإبداعات.

10- عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

11- تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.[1]

12- تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية.

13- تساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل.

14- تساهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية، ومن ثم تسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه.

15- تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني.

16- تساعد في إكساب العاملين فيها مهارات قد تساعدهم على الانتقال إلى وظائف أفضل والبدء بمشروعات صغيرة جديدة.

خامسا- الأهمية الاجتماعية والثقافية:

إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع وهو متناسب طردا مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي كما أن المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالبا ما يحميها من الاندثار والضياع[2] .

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

أولا- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة وسرعة

---

(1) - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-81.

(2) - بيان حرب، " **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22- العدد الثاني، 2006، ص 120.

اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكذا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة بالإنتاج والتوزيع.

ثانيا– قلة رأس المال المستثمر:

إن من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين[1].

ثالثا– عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية[2]:

1- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.

2- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.

3- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.

4- قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.

5- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.

6- الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها .

رابعا– توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، لأن هذه المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هذا المجال وعلى الرغم من أن بعض هذه الصناعات التي كانت

---

(1) - طاهر محسن الغالبي منصور "**منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2009، ص 37.

(2) - كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هذه الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف والمصنوعات اليدوية يفضلون العمل والفن اليدوي.

إن العمالة الماهرة والتي تصنع بعض المنتجات مازالت مطلوبة والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الآلات الأوتوماتيكية والتي قد تصلح لبعض الصناعات التي يطلبها السوق بأعداد كثيرة وتصدر للخارج فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة.

خامسا– مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:

وهذا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام والأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك (بقدر الإمكان) يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل تكلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هذا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به.

سادسا– توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هذه المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها.

سابعا– توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم[1].

[1] - أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-83 .

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويمكن ذكر أبرز المشاكل والقضايا التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خمسة مشاكل رئيسية وهي: المشكلات التمويلية، المشكلات الإدارية، المشكلات التسويقية، المشكلات الفنية ، المشكلات السياسية[1].

أولا– المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة شروطها وتكاليفها المرتفعة، وهناك مشاكل أخرى تنتج عن الإفراط في الاستعانة من مصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية والأعباء الثابتة كما ان عدم كفاءة الإدارة للمشروع ذاته تتسبب في أزمات مالية كبيرة، وسنحاول التعرض لجملة من المسببات الأساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1– مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية:

تنشا هذه المشاكل عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

أ– ضعف التمويل الذاتي:من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة 25%- 35% من حاجتها التمويلية ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاته التمويلية.

ب– فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة: منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد مما إضطرت معه البنوك إلى قبض يدها عن هذا النوع من المؤسسات.

[1] - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص95.

ج- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة والشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال.

د- عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال: يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات أمام قطاع التمويل غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أغلبيتها) غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر.

هـ- عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

2- مشاكل ناتجة عن سوء التسيير:

أ- الإعتماد على القروض وتضخم الاستدانة: يعد الإعتماد المتزايد على الدين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة.

ب- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي: يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة، إلا أنه نتيجة المشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها.

ج- السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة: يبدأ أصحاب المؤسسات الصغيرة في المؤسسة بالاعتماد على مدخراتهم الشخصية، إضافة إلى مدخرات الأصدقاء والأسرة ولهذا يكون حجم النشاط صغير بسبب عدم كفاية رأس المال، وبالتالي فإن الاعتماد يكون على استثمار أرباح المؤسسة وإذا سحب جزءا من هذه الأرباح فيجب أن يكون ضئيلا حتى يتمكن من تمويل مراحل نموها خلال احتجاز الأرباح.

د-التسهيل الزائد الحد للبيع الآجل: من بين الأسباب الرئيسية تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنح البالغ للائتمان التجاري للعملاء بهدف زيادة حجم المبيعات والأرباح غير أن هذا الإجراء يجب أن يكون مخططا وفقا

لإمكانيات المؤسسة و كذا قدرة العملاء على الدفع، حيث أن التأخير أو العجز في التسديد يؤدي إلى نتائج عكسية[1].

بالإضافة إلى المسببات السابقة نجد:

هـ- صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد أي مراحل التطور.

و- ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل): حيث تطالب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المؤسسات الكبيرة وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المؤسسات وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات.

ي- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الإئتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس التشغيل، التطوير والاندماج)، ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على النقود المودعة لديها[2] .

ثانيا: المشكلات والصعوبات الإدارية:

يعتبر توفر القدرة الإدارية والتنظيمية الحجر الأساسي في نجاح أي مؤسسة كما أن غياب أو تطور تلك القدرة بسبب فشلها[3] ونذكر منها:

1- إجراءات التأسيس :

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

---

(1) - خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-184 .

(2) - منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أزمة البطالة**، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19 -21/ 2009/10، ص 24.

(3) - فتحي السيد عبده، أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- تعدد الجهات: والتي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها:

أ- التأمينات الاجتماعية.

ب- الصحة والبيئة.

ج- التموين والكهرباء.

3 – الضرائب: أبرزها إنحياز قوانين الاستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية إلى المؤسسات الكبيرة، وخاصة في موضوع الإمتيازات والإعفاءات الضريبية في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ إلى جانب ذلك فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

4- غياب التنسيق: ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- مشاكل محاسبية: حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السياسية مثل مصلحة الضرائب.

6- عدم معرفتها بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة: كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها.

7- ضعف المعاملات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات:خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسير أعمالها على الوجه المستهدف[1] .

ثالثا- المشكلات التسويقية:

تعاني الصناعات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي أي في مجال السوق المحلي والتصدير[2].

[1] - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

[2] - فتحي السيد عبده، أبو أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

إن فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرضه لا محالة لإحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

إن عدم وجود صيغة حماية ملائمة تحمل عن هذه المؤسسات المهمة التسويقية قد تعرض المشروع الصغير إلى تذبذب الإنتاج من عام لآخر أو من موسم لآخر.مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فائض الطلب تارة ونفاذ العرض تارة أخرى يضاف إلى ذلك وجود بعض العوامل التي تعوق المؤسسات الصغيرة عن التقدم منها علي سبيل المثال عدم كفاية البيانات والمعلومات عن الأسواق والموردين، مما يتضح أن ازدياد حدة المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة يرجع إلى عدم قدرتها على مجاراة المؤسسات الكبيرة و منافستها أو توفير المواد الخام لها، وكذلك لا بد من ملاحظة أن تدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المنتجات حماية للمستهلكين قد أدى إلى تدهور درجة جودة بعض المنتجات التقليدية للصناعات أو المؤسسات الصغيرة مثل الأحذية والمنتجات الجلدية.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية فيما يلي:

1- إنخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع.

2- محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.

3- إستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة الصغيرة وحصولهم على هوامش توزيع عالية.

4- إنخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.

5- الإفتقار إلى التصميمات والمواصفات والمقاييس السليمة.

6- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد وتحديث المشروع لمعلوماته من الأسواق.

7- ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر.

8- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.

9- إرتفاع تكاليف الإنتاج مما تضعف من قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة على المنافسة.

10- ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير[1].

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

رابعا– الصعوبات والمشكلات الفنية:

وتتمثل الصعوبات والمشكلات الفنية فيما يلي:

1– الصعوبات الفنية:

أ– الاعتماد فقط على قدرات وخيرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.

ب– استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

ج– عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.

د– عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية بل يتم الاعتماد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

2– المشاكل الفنية:

وتتمثل المشاكل الفنية فيما يلي:

أ– صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.

ب– صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية: سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة، وربما تكون أحد الأسباب الرئيسية عدم انتظار هذه المؤسسات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة.

ج– المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

د- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات: وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

خامسا- المشكلات السياسية:

وتنبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر أبرزها:

1- المستوى العالي نسبيا لأسعار المنتجات الناشئ عن كلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ به وعن غياب أي برامج دعم التصدير أو للإنتاج.

2- عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية بشكل عام بل بقاء العديد من الاتفاقيات على حالها القديمة وعدم توقيع اتفاقات جديدة باستثناء قلة وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الاتفاقات التي تم توقيعها وباختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مهزوزة، قديمة، وغير مناسبة.

3- غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية في هذا الاتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار بل أيضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى محدودة[1].

المطلب الرابع: التحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من متغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية [2].

---

[1] - نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-107.

[2] - نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،الجزائر، 17 و 18 أفريل 2006، ص117.

أولا– عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، التي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع دائرة المنافسة.

ثانيا– ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقض قيمة المعلومات بمرور الزمن[1].

ثالثا– عالمية الإتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الأنترنت.

[1] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

رابعا– الخصخصة:

والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب[1].

خامسا– القدرة التنافسية للمؤسسات:

إذ أن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتعا بالامتيازات هي تلك القادرة على تحقيق الريادة التكنولوجية في مجالها، وبالتالي القادرة على التفاوض من اجل الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتها ومن جهة أخرى تجبر المنافسة في التكلفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة خفض أرباحها وأجورها ومعايير عمالتها لكي تظل في نطاق المنافسة.

ولقد بدأت الممارسات التصنيعية الجيدة الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة تكتسب أهمية مما يستلزم وجود قوة عاملة متعددة المهارات ولديها محفزات عالية على طول سلسلة القيمة، ويعني ذلك ضمنا زيادة الحواجز المفروضة على دخول الأسواق بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى العالم تزداد هذه الحواجز بالتأكيد في حالة الدول النامية والأقل تقدما، كما تعني أيضا تحسين فرص مجموعة مختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحديث التكنولوجي[2].

---

[1] – برجي شهر زاد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] – لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

خلاصة:

خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج وسياسات الدعم لها والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبو لتحقيقها وحسب إمكانياتها ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أنواعها واهم مجالات نشاطها ومنها المجال الصناعي والزراعي ومجال الخدمات.

ثم ارتأينا إلى ماسبق ذكر مصادر وأساليب التمويل والتي من بين أساليبها التمويل بالصيغ الإسلامية،بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إلى تعدد المصادر و الأساليب التمويلية التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات وصولا إلى أهمية هذه المؤسسات في الدول المتقدمة و النامية واهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعي بالإضافة إلى أهم تحدياتها.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه بالرغم من إختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أما في الفصل الثاني فسوف نتطرق إلى الاتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية من خلال إبراز المفاهيم والركائز النظرية التي تعتمد عليها في القيام بالدور الاستراتيجي المراد منها.

الفصل الثاني:

الإتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية

تمهيد:

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية تغيير للأوضاع السائدة للأفضل، فالتنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة والتي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية، والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الإستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية ذلك أن التنمية الحالية لم تعد مستدامة بعد ان ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي واستنفاذ الموارد غير المتجددة مما دفع بعدد من الخبراء إلى الدعوى إلى نموذج تنموي مستدام يعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

المبحث الثاني: التنمية المحلية و التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني والتعميمات وإذا كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك بدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد و مدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيدا عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.

فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحريرا له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها[1] .

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

إرتبط مفهوم التنمية في البداية كثيرا بالنمو الاقتصادي، ثم بدأ بمفهوم التنمية في التوسع حيث ساهمت ثلاث إتجاهات بصفة أساسية في تطور مفهوم التنمية من بعدها الإقتصادي وصولا لبعدها الشمولي و هذه الاتجاهات هي:

* المؤسسات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.
* الخبراء والباحثين في الدول المتقدمة.
* حكومات الدول النامية والمؤسسات غير الحكومية[2] .

أولا– التمييز بين مفهومي النمو والتنمية:

إن ما يميز المفهومين أي التنمية والنمو هو عنصر الإرادة، فالتنمية هي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع، يدخل فيه عنصر الإنسان كمقرر وكمنتج بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن باستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى.

---

(1) – إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ/2006م، ص 13.

(2) – علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013- 2014، ص 67.

من ناحية أخرى فإن التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة في المجتمع بينما النمو هو تراكم كمي.

ثم فإن التنمية هي الإطار العام والضروري للنمو كحدث اقتصادي ضمن هذا الإطار ذلك أن النمو هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانتصاب جسم التنمية، فالتنمية بطبيعتها شاملة ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري.

والتنمية هي مشروع شامل ومتكامل ولذلك فهي تتطلب تغييرات سياسية وثقافية وإقتصادية، في حين أن النمو لا يتطلب مثل هذه التغييرات [1].

ثانيا– تعريف التنمية:

تعرف التنمية على الشكل التالي:

1–لغة: التنمية في اللغة هي النماء والزيادة والكثرة.

2– إصطلاحا: تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق إقتصاد نام [2].

وبالتالي فالتنمية تشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية أي أن التنمية عملية حضارية شاملة يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة ففي الدول النامية تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة، أما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يتغير في الأوضاع القائمة والتي لا تكون مختلفة[3].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية بوصفها " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج مما يعني أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية.

---

(1) – إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية**، دراسات إقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م، ص ص 152- 153.

(2) – وليد الجيوسي، **أسس التنمية الإقتصادية** ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009، ص ص 3-4.

(3) – حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993، ص 49.

وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك العالمي سنة 1991 الذي إعتبر أن التحدي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين جودة الحياة وخاصة في الدول الفقيرة ولا تتضمن فقط تحسن في مستوى الدخل، وإنما تتعدى ذلك لتشمل تحسن مستوى التعليم والصحة والتغذية إلى جانب المحافظة على بيئة نقية وتحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات[1].

ثالثا– تطور مفهوم التنمية:

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية بحيث أن نمو الدخل يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة خلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الإقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، فقد كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل ومن ناحية اخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في نمو الدخل أن تحقق تقدما ملحوظا في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية، وأدى كل ذلك على قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، وأدركوا بأن التنمية ليست قضية اقتصادية فقط وإنما مرتبطة بالأفكار السياسية وتشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، وحتى أن البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقفة وتبنى سياسات إعادة التوزيع مع النمو وتبنت منظمة العمل الدولية إستراتجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان إلا أن هذه الفكرة تعرضت للانتقادات من طرف كتاب العالم الثالث بحيث أن الاهتمام بها يحرم البلدان النامية باللحاق بركب البلدان المتقدمة.

في حين طرأت عدة تغيرات خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وبخصوص مفهوم التنمية فقط ظهر مفهوم التنمية البشرية، التنمية المستدامة والتنمية المستقلة الشاملة[2].

بحيث **تعرف التنمية البشرية** :كما جاء في تقارير الأمم المتحدة، بأنها توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ومن أهم هذه الخيارات: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف،

---

(1) – علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(2) – مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 125-127.

الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب، وللتنمية البشرية جانبان:

الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة.

ولهذا فإن الدخل ليس إلا من الخيارات، والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه ليس شرطا كافيا ومن المهم أن تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس.

وتعرف أيضا بأنها كل ما يتعلق بشؤون البشر العاملين في المنظمة بما يطور من كفاءتهم ويحقق أهداف المنظمة وإستراتيجيتها على المدى البعيد[1] .

المطلب الثاني: أهمية التنمية وأنواعها.

سنتطرق إلى أهمية التنمية وذلك من خلال تأثيرها على عدة جوانب سياسية، اقتصادية و...الخ، وبعدها إلى أهم أنواع التنمية.

أولا– أهمية التنمية:

وتظهر أهمية التنمية فيما يلي:

1– التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل إقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

2– التنمية أداة للإستقلال الاقتصادي:

التنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد

[1] – جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 197-198.

استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلال صحيحا[1].

ثانيا– أنواع التنمية:

أصبحت مشكلة التنمية القضية الأساسية للمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال البحث العلمي، وأصبحت القضية الأولى التي تواجه حكومات البلدان المتخلفة، والتي تعتبر القدرة على مواجهتها معيارا أساسيا للحكم على مدى نجاح أو فشل هذه الحكومات.

إن التنمية التي نقصدها هي التي تهتم بجميع متطلبات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتي تعمل على إشباع حاجاته الأساسية والثانوية وتوفر متطلباته المادية والروحية والتي يمكن تعريفها بما يأتي:

1– التنمية الإقتصادية:

هي عملية بموجبها تستخدم دولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا.

* هي التي تربي الإنسان على حب العمل والإنتاج لنفسه وللمجتمع من حوله.
* وهي التي تعرف قيمة العمل وتضعه في مكانه الصحيح.

2– التنمية الإجتماعية:

هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة القدرة على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

* هي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

3- التنمية السياسية:

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

*هي التي توجه الإنسان كيف تقام الحكومات وكيف تساس شؤون الناس.
*وهي التي إبتدعت نظما لإدارة الدولة والإشراف على مرافقها و أرست قواعد لمحاسبة المسؤولين.

4- التنمية الثقافية:

هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه.

وهي التي تجعل الفرد يقرأ ويطلع ويتابع ما يجري في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات من إنتاج فكري وحوادث وأخبار[1].

5- التنمية السياحية:

تعتبر السياحة إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة مما يجعلها محور اهتمام العديد من البلدان نظرا لإحتوائها على عدة أنشطة تساهم بشكل كبير في رفع قدرة البلاد في مواردها المالية وقدراتها الاقتصادية، ترتكز التنمية السياحية على المنتج السياحي الذي يكون على شكل تقديم الخدمات والارتقاء بها لمقابلة متطلبات واحتياجات السائحين ويتخذ المنتج السياحي عدة أشكال متباينة تتناسب مع نوعية البيئة والموارد والهياكل والمراكز السياحية التي تحتويها المنطقة هذا ما يجعلنا نذكر أن السياحة عبارة عن نشاط مركب يشمل العديد من القطاعات منها النقل، الإيواء، الطعام، التسلية وغيرها وهي تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي و السياسي والتكنولوجي والبيئي.

[1] - ابراهيم حسين العسل، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-31.

6- التنمية البيئية:

إن التنمية البيئية أصبحت محور اهتمام العالم بأسره نظرا لان البيئة تمثل أهم عناصر التنمية وتتطلب وجود برامج ومخططات تسمح بالحفاظ على الثروات الطبيعية وحمايتها بشكل يؤمن من بقائها واستمرار منافعها للحياة البشرية، من هذا نرى أن تحقيق الغاية المثلى للتنمية البيئية تأتي عن طريق الحفاظ على استمرارية الثروات التي تؤمن حياة الإنسان، كما يمكن أن تحقق من معدلات التنمية في المجتمع وفقا لنموذج أمثل تتلخص ملامحه فيما يلي:

أ- أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.

ب- أن الجوانب البيئية والمجتمعية يجب أن تأخذ في الاعتبار بنفس الأهمية التي تأخذ فيها الجوانب الاقتصادية.

ج- استغلال موارد المجتمع أحسن استغلال دون التسيب أو الإفراط في استعمالها.

د- الاعتماد على الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية وعلى كافة المستويات القومية والمحلية [1].

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية.

تعرف الإستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوبة فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، والذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الانمائية [2] بحيث سنتطرق إلى ثلاث استراتيجيات وهي:

- إستراتيجية الدفعة القوية، إستراتيجية النمو المتوازن، إستراتيجية النمو غير المتوازن.

أولا- إستراتيجية الدفعة القوية:

يقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمرارها، لأن عمليات التنمية في مرحلتها الأولى تواجهها عديد من العقبات تمثل عوامل مقاومة لها ولا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل هذه العقبات، ولذا يجب على تلك الدول النامية حشد كل إمكانياتها وطاقاتها نظرا لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها، ووفقا لذلك يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من

---

(1) - رجراج الزهير، **التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2012-2013، ص ص 16-17.

(2) - حربي محمد موسى عريقات، المرجع سبق كره، ص 85.

الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار عن حد معين، وإلا لا تنجح عملية التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود بمثل هذه الدول وبصدد التدليل على ضرورة استثمار حد أدنى من الموارد الاقتصادية كمسألة ضرورية ولازمة لنجاح أي برنامج أو خطة للتنمية، فقد شبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتلخص من قوة الجاذبية الأرضية، وبالتالي فإن تطبيق مبدأ الدفعة القوية Big push يمثل أمرا ضروريا لتحقيق انطلاقة الاقتصاد المتخلف في معراج التقدم[1].

تنسب هذه الإستراتيجية إلى الاقتصادي بأول روزنشتاين رودان الذي رأى أنه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي ولرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المتخلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة سوى الاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من حالة الركود إلى النمو والانطلاق ولقد أوضح أن هناك نوعين من برامج التصنيع:

الأول: يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت تحقيق الإكتفاء الذاتي منها إلا أن "رودان" استدرك وطرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المطلوبة بالتضحيات اللازمة في سبيل إنجاز هذه البرامج والتي تمتد لأكثر من جيل على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا ويعاب على هذا النوع كذلك أنه لا يتم فيه الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد.

أما الثاني: فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالإستثمار في البلدان المتخلفة ليتحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتتحقق الفائدة بذلك للطرفين على أن هذا النوع من البرامج لقي استحسانا في أوساط المختصين وتبنته كثير من الدول النامية.

ومن مزايا برامج التصنيع الضخمة ما يحققه الاقتصاد القومي من وفرات خارجية هي مجموعة المنافع والمزايا التي يحققها انتشار البيئة الصناعية وارتفاع عدد المشروعات الصناعية لمشروع معين بدون أن تدر هذه المنافع إيرادا مباشرا للمشروع الواحد[2].

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية،" **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 164- 165.

[2] - إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 163- 164.

ثانيا– إستراتيجية النمو المتوازن:

تدور معظم البلاد المتخلفة في دائرة مفرغة فالفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار وهذه المعدلات الضعيفة بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع آثارها المعدلات المرتفعة نسبيا للزيادة في السكان، بحيث تظل مستويات المعيشة على ما هي عليه من انخفاض أو حتى تنخفض إلى مستويات أدنى إذ أدت العناية الصحية إلى انخفاض معدلات الوفيات بحيث ترتفع بالتدريج نسبة الزيادة الصافية في السكان[1] .

حيث صاغ البروفسور "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روزنشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "إستراتيجية النمو المتوازن" ولنجاح هذه الإستراتيجية يركز نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن.

وإستراتيجية "نيركسه" للنمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في الخارج وللعقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلقى على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات.

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعوا نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية[2].

ثالثا– إستراتيجية النمو غير المتوازن:

إرتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالإقتصادي "هيرشمان" وقد سبقه في ذلك" بير" والذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، و"روستو" في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق، وقد انطلق "هيرشمان" من انتقاد "سنجر" لإستراتيجية

---

(1) - كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ/1986م ص 77.

(2) - صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة ، ص ص 85-86.

النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية ولذا فقد دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النموغير المتوازن[1] .

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع، نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، إن أنصار هذه الإستراتيجية يروا أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير المتوازن.

حيث يرى مؤيدي الإستراتيجية "ألبرت هيرشمان" وهانز سنجر" اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه وروزشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض[2].

المطلب الرابع: أهداف التنمية وعقباتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف التنمية والتي يتم تحديدها حسب ظروف كل بلد وذلك من أوضاع اقتصادية واجتماعية، وبالإضافة إلى أهميتها سنذكر أهم عقباتها والمتمثلة في العقبات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية

أولا– أهداف التنمية:

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:

---

(1) - محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(2) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

1- زيادة الدخل القومي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة السكان، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

2- التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد على التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته، بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط[1].

3- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة، والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

إن تحقيق هذا الأخير لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية، لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

[1] - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-58.

4- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع هذا بالإضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع، ذلك لأن الطبقة الميسورة الغنية التي تستحوذ على كل الثروة ومعظم الدخل لا تنفق كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك وهي تحتكر الجزء الأكبر مما يحصل عليه من دخول بعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما حصل عليه من أموال، وهذا الجزء المتكرر يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، ومن هنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات[1].

ثانيا- عقبات التنمية:

يمكن تقسيم عقبات التنمية إلى ثلاثة (03) أقسام رئيسية، العقبات الإقتصادية، العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية والعقبات التكنولوجية والتنظيمية.

1- العقبات الإقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات عديدة أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضا في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس إنخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

ونتيجة للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا لمنتوجاتهم وحتى إرادتهم في إتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها**، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994، ص 74.

2- العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا.

لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما.

وأما بالنسبة للعوامل الإجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

ولا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف عائقا أمام عملية التنمية، فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة، وكذلك التعيين لا يتم بناء على القرارات والكفاءات الثقافية والخبرات وإنما الاعتماد على المحسوبيات العشائرية و الواسطات الطائفية والحزبية بشكل عام، مما يؤدي في النهاية إلى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات (المكاتب) والإنتاج سيكون قليل، قال الله تعال:""إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[1].

3- العقبات التنظيمية والتكنولوجية.

تعتبر العقبات التنظيمية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل في الكفايات الإدارية والفنية والمتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبروقراطية والعشائر والجهوية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، إن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات و اللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التكوينية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا، لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة[2].

---

(1) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60.

(2) - بوسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية، بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 109.

المبحث الثاني: التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة والمحلية ذات أهمية كبيرة من بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية والبرامج والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة ونظرا لهذه الأهمية سنتطرق إلى هذين المفهومين أي التنمية المحلية والتنمية المستدامة من خلال التعرض إلى مفهومها وأهدافهما.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

سنتطرق أولا إلى مفهوم التنمية المحلية و مميزاتها ثم نذكر أهم أهدافها:

أولا– مفهوم التنمية المحلية ومميزاتها:

هناك تعاريف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها:

تعرف التنمية المحلية بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الحكومة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة،

وهناك من يعرفها بأنها: حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة[1].

بحيث ينطوي المفهوم الاقتصادي للتنمية المحلية على الدخل وهيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد من حيث الكمية التي يحصلون عليها في المتوسط من جهة، ومن حيث النوعية والهيكل من جهة أخرى، ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية المحلية تتضمن بعدين هما:

[1] – مقداد خميسي، **واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990–2008) حالة ولاية البليدة**، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص ص 12–13.

1- حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة.

2- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وبناءا على هذا نستنتج أن مفهوم التنمية المحلية وفقا لوجهة النظر الاقتصادية هي ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن والنقل والعلاج وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

وعموما يمكن تحديد مفهوم التنمية المحلية على أنه ذلك الجهد المشترك بين الجهود المحلية الذاتية من (البلديات، الدوائر، والولايات أو المحافظات) والجهود الحكومية (الوزارات و مختلف الهياكل الحكومية الأخرى)، والمشاركة الشعبية فيها، عن طريق مجموعة العمليات والمشاريع لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين محليا، وإدماج هذه البرامج أو العمليات في برنامج التنمية الشاملة المستدامة لتكون فعالة على دفع عجلة التقدم والنمو على المستوى الوطني.

من خلال هذا المفهوم نستخلص أن عملية التنمية المحلية تتصف أو تتميز بمايلي:

1- أنها لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة، ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.

2- تتسم بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء بين الجوانب المادية.

3- **الشمولية:** حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

4- المشاركة الشعبية أمرا ضروريا لدعم مبدأ حق تقرير المصير[1].

ثانيا- أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1- الأهداف الإقتصادية:

تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية، لخلق فرص العمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات للإرتقاء بالجوانب الإقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحسين

[1] - رحراج الزوهير، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

مستوى معيشتهم وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي.

2- الأهداف الإجتماعية:

والمتمثلة في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل:

أ- تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة...الخ.

ب- دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وتحقيق آثار العزلة والتهميش.

3- الأهداف السياسية:

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم، ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة المشاكل والتحديات بأسلوب علمي واقعي.

4- الأهداف الإدارية:

وتتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم وحتى الآن لم يتم التوصل إلى تحديد أو تعريف شامل مانع لهذا المصطلح، وعلى مستوى العالم العربي بصفة خاصة تعد التنمية المستدامة مفهوما نظريا يتم تناوله وذكره في المحاضرات النظرية ويتداول في أوراق العمل والمناظرات الفكرية لأغراض إعلامية دون تأييده بخطوات عملية أو تنفيذية مصاحبة ومثبتة تعكس جهدا في مجالها لبلورة تعريف لنشاط ملموس.

[1] - مقداد خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وبالتالي يرتبط مفهوم التنمية المستدامة بنوع من التوجيه والرقابة الدولية، فلم لا يكون الهدف النهائي الخفي استحداث نوع من الهيمنة وأسلوبا حديثا للتدخل في الشؤون الإقتصادية والسياسية والتعليمية والبيئية الداخلية للدول ولذلك يتأخر التوصل على تعريف واضح ومقبول قبولا عاما لمفهوم التنمية المستدامة[1]

أولا– التنمية المستدامة الأصل والمعنى اللغوي:

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي Ecology، حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن شكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي مفهوم التنمية استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على إعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منها بالجذر Eco والذي يعني بالعربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology وهو دراسة مكونات البيت[2] ولو إفترضنا أن البيت يقصد به مدينة أو بلد أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو أو الكرة الأرضية وبين إدارة تلك المكونات[3].

ففي اللغة العربية يصعب إيجاد كلمة واحدة تعبر محتوى التعبير الانكليزي Sustainble devlopment تعني قابلة للاستمرار أو الديمومة كما نعني قابل للتحمل[4].

ثانيا– التنمية المستدامة /المفهوم العلمي:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم إستخداما صحيحا في جميع الأحوال، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة الأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

---

(1) – صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 15.

(2) – محمد دودار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993، ص 11.

(3) – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2010، ص 22.

(4) – جورج قرم، **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رقم 06، بدون سنة، ص 03.

وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

وعرفها وليام رولكزهاوس W. Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تحددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة فإنه يجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي تعيشون فيها[1].

ثالثا– على الصعيد التقني والإداري:

فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة، التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض الضارة بطبقة الأوزون[2].

من خلال ما سبق نجد أنه لطالما ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي بل حتى أنها في مفهومها الضيق كانت تتماثل إلى حد كبير بمفهوم النمو الاقتصادي، ومع صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد مفهوم التنمية مقتصرا فقط على النمو الاقتصادي بل تعداه للتأكيد على ضرورة تحسين ظروف ونوعية الحياة المادية والمعنوية والحريات السياسية وباقي الجوانب الأخرى وهكذا برزت نقلة إضافية في التعريف بإضافة البعد الزمني من منطلق وجوب توفر العدالة في استفادة الأجيال القادمة من عوائد التنمية وبذلك أصبحت التنمية المستدامة.

---

(1) – عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

(2) – كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 45، الجزائر، 2010/01/07، ص 12.

ولقد تم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة وبشكل رسمي سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفتها بأنها " تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل" .

فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة ومطردة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل القادم.

من خلال تعريف التنمية المستدامة نجد أن مفهومها أشمل من مفهوم التنمية الذي يركز على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة لها أبعاد تتجاوز الحدود الإقتصادية لتشمل الجوانب الصحية والثقافية والسياسية وغيرها من الجوانب ذات صلة بحياة الأفراد، إضافة إلى ذلك نجد أن محاور التنمية المستدلة ذات علاقة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها.

إن التنمية المستدامة هي عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر ومتواصل لنوعية الحياة فيه[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[2].

أولا– الأبعاد البيئية:

إن التنمية المستدامة تتطلب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء، يعاني منها سكان العالم كله وخاصة الأجيال القادمة وبالتالي فإن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الخضري والغابات وبالتالي فلا بد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري

[1] – بومعراف الياس، عماري عمار، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07 ، 2009–2010، ص ص 27–28.

[2] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 39.

استخداما أكثر كفاءة، وأيضا استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة، والمحافظة على المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية.

ثانيا– الأبعاد الإجتماعية:

تتمثل الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في علاقات الأفراد والتجمعات البشرية بكل أنواعها والمؤسسات والنظم والقيم التي تحكم التفاعلات مع الآخرين، كما تتضمن العقائد والأديان والدساتير والقوانين والتحويلات السياسية الجارية، ويكمن جوهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدالة توزيع الموارد والمساواة الاجتماعية وتوفير فرص العيش والحياة للجميع، وضمان مشاركة المجتمع في اتخاذ قرارات التنمية وصنعها، وضمان إتباع أصول الحكم الرشيد، بما يكفل حرية و أمن الإنسان[1] .

ثالثا– الأبعاد الإقتصادية:

يعكس البعد الاقتصادي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور وزيادة رفاهية التنمية المستديمة تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق أكبر عدالة في توزيع المداخيل بما يساهم في زيادة رفاهية الأفراد لأبعد الحدود من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ويشير العنصر الاقتصادي إلى الكفاءة والنمو والاستقرار ويندرج ضمن البعد الاقتصادي عناصر عديدة أهمها:

1- إيقاف تبديد الموارد.

2- رفع كفاءة الاقتصاد وتقليص تبعية الدول النامية.

3- المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت الدخول.

4- تقليص الإنفاق العسكري[2] .

وكما تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأبعاد ورغم اختلاف أهدافها غير أنها متكاملة والشكل التالي يوضح ذلك.

---

[1] – عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 195- 199.

[2] – عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 96- 97.

الشكل رقم(01): يوضح تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

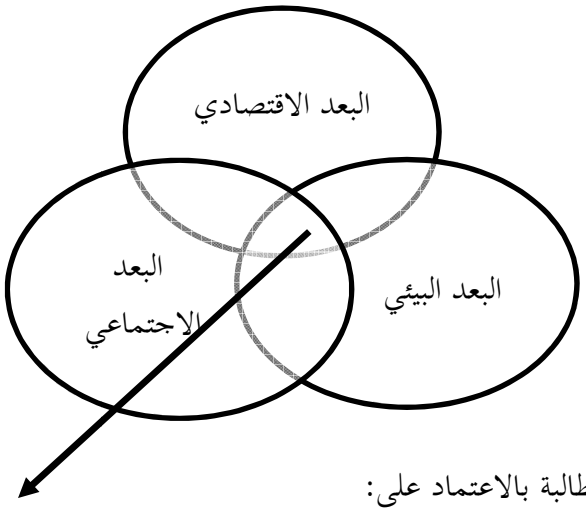

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، مرجع سبق ذكره ،ص43.

المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

أولا– حماية البيئة:

تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها والإخلال بالتوازن البيئي، يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية الحية وغير الحية والتعجيل بإفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب.[1]

ثانيا– إحداث تغيير في حاجات وآليات المجتمع:

وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المعاقبة وفي الجيل نفسه [2] .

---

[1] – بودية فاطمة، كحلي فتيحة، **طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص 08.

[2] – رقامي محمد، بوشنقير إيمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، قالمة، الجزائر، 03-4 ديسمبر 2012، ص 441.

ثالثا– تحسين العدالة الاجتماعية:

أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية و المستقبلية وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل للجميع، وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن الجيد واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار[1].

رابعا– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

وفي هذا الإطار ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة في الاقتصاد في عملية صنع القرار بالإضافة إلى توفر شروط نذكر منها:

1- يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

2- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وان لا بلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل[2].

خامسا– ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية:

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا[3].

---

(1) – محمد مرعي مرعي، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البحرين،بدون سنة، ص 69.

(2) – صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 16.

(3) – رقامي محمد ، بوشنقير ايمان، مرجع سبق ذكره، ص 441.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية والتنمية المستدامة

تحتاج عملية التنمية إلى مراجعة وتقييم دائمين بمطابقة ما تم انجازه مع الأهداف المسطرة وهو ما يتطلب وجود إحصائيات في شكل مجمعات ومؤشرات تمكننا من تقييم الأداء التنموي في مختلف المراحل، وهذه المؤشرات تعكس مختلف جوانب العملية التنموية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنمية.

يعتبر المؤشر كأساس لوضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلى تحسين حياة الأفراد في مختلف المجالات وبصفة عامة فإن المؤشر عبارة عن أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة.[1] وتتمثل مؤشرات قياس التنمية فيما يلي:

أولا– المؤشرات الاقتصادية:

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى كفاءة الأداء الاقتصادي كما تساعد في تحديد خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد ويعتبر "الناتج الوطني الإجمالي" "GNP" أحد أهم وأشهر المؤشرات الاقتصادية ومن بين المؤشرات الاقتصادية نذكر:

1– الناتج الوطني الإجمالي"GNP" : كان ينظر للتنمية على أنها زيادة معتبرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة حيث أن تسجيل معدلات نمو موجبة خلال فترات متلاحقة يعكس حدوث تقدم وتطور في البلد، ويحسب معدل نمو الناتج أو الدخل الوطني من خلال العلاقة التالية:

* **معدل النمو البسيط:** الذي يحسب خلال فترتين متتاليتين وفق العلاقة التالية:

$$R = \frac{GNPt+1-GNPt}{GNPt} \times 100$$

* **معدل النمو وفق الطريقة اللوغاريتمية:** الذي يسمح لنا بحساب معدل النمو عند نقطتين من الزمن ويعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$R = In_{(GNPt+K)} - In_{(GNPt)}$$

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط: مرجع سبق ذكره، ص251.

[2] – عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص ص109–110.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

هذا المؤشر نصيب أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يقابله المصطلح الانجليزي (GDPPER CAPITA) يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي) وهذا المؤشر هو تعبير تقريبي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل على ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

3- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هذا المؤشر يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي لدولة ما، وهو بهذا يساوي قيمة ما في الاستثمارات مقسوما على مجمل الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100% .

4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها[1].

ثانيا- المؤشرات غير الاقتصادية أو غير الدخلية والمختلطة:

إن الاهتمام بمحدوديات الـ (GNP) الفردي بوصفه رقما قياسيا كافيا للتنمية كان تجربة شائكة في اتجاهات أخرى، من بين عدد من المحاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط بعض خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكان واحد من تلك التجارب بما قاما به "أدلمان "و"موريس " لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية والمحاولة الأخرى كانت من قبل "درينووسكي" و"سكوت" اللذان حاولا بناء أو تكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية أساسية معينة.

---

[1] - علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 121- 127.

ثم بعد ذلك قام "ماكجرانان" وجماعته على نحو متتابع بتحرير هذا الأسلوب في إيجاد رقم قياسي للتنمية بتأسيس على اختيار (18) مؤشر رئيس نذكر منها:

1- العمر المتوقع عند الولادة

2- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20000 .

3- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد.

4-نسبة التسجيل الطلبة في مرحلتي الإبتدائية والثانوية مع بعضها.

5- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية.

6- معدل عدد الأشخاص في كل غرفة.

7- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان.

8- عدد الهواتف لكل (100000) من السكان

9- عدد مستقبلات بث الراديو لكل (1000) من السكان.

* وثمة مقياس آخر هو الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية، وهذا الرقم القياسي جاء نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية (حجم كبير من السكان في الأقطار أو الدول الأقل تقدما على الرغم من بعض النمو الاقتصادي مما استدعى أن تكون هناك أرقاما قياسية للتنمية لا تعتمد على الدخل ومن بين تلك الأرقام القياسية كان الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية مهم وهذا الرقم القياسي يتألف من ثلاثة عناصر أو مكونات وهي: توقع الحياة، ووفيات الأطفال الرضع والقراءة.

إن هذا المؤشر أو الرقم القياسي يبين النتيجة النهائية لاستعمال الدخل القومي بصيغ ما يرغبه الأفراد أكثر في حياتهم، فالأفراد يرغبون أن يستمتعوا بسنوات من الحياة أطول.

إن الرتبة العالية لبلد معين في هذا الرقم القياسي تعني أن كثيرا من الناس في ذلك البلد قد اكتسبوا بصيغ نوعية الحياة المادية، ويتبع ذلك ان بلدا مع رقم قياسي يرتفع باستمرار لنوعية الحياة المادية سنة بعد أخرى فإن نوعية الحياة المادية تتحسن من سنة لأخرى.[1]

[1] - محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 47-49.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

يعتبر مؤتمر ريو ديجانيورو المنعقد في البرازيل في جوان 1992، والذي نتجت عنه " قمة الأرض"، بمقترحات عديدة أدرجت في أعمال أجندة القرن الواحد والعشرون[1]

حيث أقرت "قمة الأرض" بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة وتضمن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين نهجا عمليا لقياس التقدم المحرر في سبيل التنمية المستدامة عام 1996، وخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ وانبثقت عن قمة الأرض لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أصدرت في عام 1996 كتابا بعنوان مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات يتضمن هذا الكتاب قائمة بحوالي 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية.

وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أن الدول قد تواجه صعوبة في توفير بيانات عن 130مؤشرا فخفظت عددها إلى 58 مؤشرا فقط.

كما قامت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بعقد العديد من الندوات والورش الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة وكيفية حساب تلك المؤشرات والتأكيد على الدول كافة لوضع نظمها الخاصة بالمؤشرات .

وتصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربعة مجموعات من المؤشرات: إجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية [2].

أولا– المؤشرات الإقتصادية:

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في البيئة الاقتصادية وأنماط الاستهلاك كما يلي:

1– البيئة الإقتصادية:

يعتبر كل من الأداء الاقتصادي والتجارة وكذلك الوضعية المالية عناصر أساسية لتحديد بيئة ومدى ملائمتها مع القدرات البيئية للبلد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومن المسائل المهمة لمساعدة الدول

---

(1) – فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 07، 2009- 2010، ص 125.

(2) – سايح بوزيد، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية " حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر، 2012-2013، ص 100.

النامية لتحقيق تقدم اقتصادي وارتفاع الاستثمار سواء كان محليا من شأنه تطوير القدرات المحلية أو أجنبيا يساعد في جلب التكنولوجيا واستغلال أمثل للموارد الطبيعية، ويضم مؤشر البيئة الاقتصادية ما يلي:

أ- الأداء الإقتصادي: ويمكن قياسه من خلال:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج ويعبر عن نسبة مئوية[1]

ب- التجارة: يعبر عن النشاط التجاري بواسطة الميزان التجاري.

ج- الحالة المالية: يتم قياس الوضعية المالية للدولة عن طريق عدة مؤشرات أهمها: نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي، إجمالي المساعدات الإنمائية الممنوحة أو المسلمة إلى إجمالي الناتج المحلي.

2- أنماط الاستهلاك والإنتاج:

ويأتي الاهتمام بهذا الجانب لأن أغلب الدول اتجهت إلى الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة، مما أدى إلى الإستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والتدهور المستمر للبيئة العالمية حيث يرى المهتمين بالبيئة أن القدرة الطبيعية للموارد المتاحة في الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وعليه يصبح من الضروري تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وجعلها متاحة لكل البشر بكل عدالة ومساواة وضمان بقائها للأجيال القامة للاستفادة منها، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية بمعدلات مرتفعة وبشكل غير مدروس من خلال الإنتاج المكثف وتقاس أنماط الإنتاج والاستهلاك بعدة مؤشرات أهمها:

أ- استهلاك المادة: حيث يستخدم مؤشر كثافة استخدام المادة الذي يعبر عن مدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج والمقصود بالمادة هنا كل المواد الطبيعية الخام.

---

[1] - خيس عبد الرحمان رداد، المؤشرات **البيئية كجزء من المؤشرات التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، ليبيا، 2-4 نوفمر 2009، ص 06.

ب– استخدام الطاقة: تستخدم عدة مؤشرات للتعبير عن استخدام الطاقة من بينها، متوسط الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي ومؤشر كثافة استخدام الطاقة.

ج– إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطيرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات[1].

ثانيا– المؤشرات الإجتماعية:

وتضم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

1– المساواة الاجتماعية:

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة أو ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

أ– الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

ب– المساواة في النوع الإجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

2– الصحة: هناك ارتباط ما بين الصحة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه الشرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للصحة هي:

أ– حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب– الوفاة: وتقاس بمعدل الوفيات للأطفال تحت 5 سنوات والعمر المتوقع عند الولادة .

ج– الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.[2]

---

[1] – عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**" بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان" التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو، 2007، ص ص 11-12.

3- التعليم:

يعد التعليم بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا حاسما بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتعزيز العلوم علاوة على أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر إستدامة ويعد التعليم بشكليه النظامي وغير النظامي، عملية تتيح للبشر أفرادا ومجتمعات أن يحققوا كامل إمكانياتهم، وهناك علاقة وثيقة بين المستوى العام للتحصيل الدراسي واستمرار الفقر، أيا كان مستوى التنمية في الدولة، وحتى تتغير مواقف البشر لا مناص من بناء ما يتماشى مع هدف إقامة مجتمع أكثر استدامة من الوعي الأخلاقي والقيم والمواقف والمهارات والسلوك وبهذه الطريقة يصبح الناس أفضل استعدادا للمشاركة في صنع القرارات التي تعالج المسائل البيئية والإنمائية بصورة مناسبة وناجحة.

وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمستوى التعليمي والإلمام بالقراءة والكتابة بالآتي:

أ- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي.

ب- مستوى تحميل البالغين في المرحلة الثانوية.

ج- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين[1].

4- الأمن:

يشكل الأمن والعدالة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية وكل من المجتمع المدني وسلامة الحكم و الديموقراطية تعمل على تعزيز العدالة باعتبارها شرطا ضروريا للاستقرار الاجتماعي والأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة الطويلة الأجل، فالبيئة التي يسودها الاستقرار والأمن ضروري ولدعم أهداف القضاء على الفقر، وبناء هياكل اقتصادية وارتفاع نسبة الاستثمار ومن توفير السبل المستدامة لإكتساب الرزق إذن من المستلزمات الأساسية لإحداث عملية التنمية المستدامة وإنجاحها وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ويقاس هذا المؤشر كما يلي:

* الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم ويقاس عن طريق حساب عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة [2]

---

[1] - بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] - وليد عبد جبر، **الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، " العراق نموذجا"**، مجلة كلية التربية ، العدد السادس، جامعة واسط، العراق، بدون سنة، ص 189.

5- السكان:

يعتبر مؤشرا أساسيا ومرجعا مهما لصناع القرار بشأن التنمية المستدامة وهذا راجع للعلاقة التي تربط السكان بالبيئة والموارد الطبيعية، وتعد الزيادة السكانية الناتجة عن انخفاض الوفيات وارتفاع الولادات وحتى زيادة الهجرة قوة في حد ذاتها في إطار التنمية المستدامة، حيث تبدوا أحيانا كقوة دافعة لها بينما تظهر أحيانا أخرى كعامل معرقل للتنمية المستدامة وتظهر لنا جليا العلاقة العكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل السكان زادت نسبة الاستهلاك للموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي من أجل تغطية الطلب المتزايد، وهذا ما يؤدي إلى نمو إقتصادي غير مستدام ويقاس مؤشر السكان بـ:

* النسبة المئوية لتطور ونمو عدد السكان[1].

ثالثا- المؤشرات البيئية:

والتي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نذكرها بإختصار فيما يلي:

1- انبعاثات غازات الدفيئة .

2- استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.

3- درجة ترك ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

4- مساحات الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.

5- استعمال الأسمدة.

6- استعمال مبيدات الآفات الزراعية.

7- مساحة الغابات كنسبة مئوية إلى مساحة الأراضي.

8- كثافة حصد الأخشاب.

9- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

10- النسبة المؤوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.

11- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية للأسماك.

12- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مؤوية من مجموع المياه المتاحة.

13- الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية.

---

[1] - جوفري ماكينيكول، **السكان والتنمية**، مجلة وحدة بحوث سياسية، العدد 174، مجلس السكان، نيويورك، بدون سنة، ص 03.

14- تركز البيكتريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.

15- مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية .

16- المساحة المحمية كنسبة مؤوية إلى المساحة الإجمالية.

17-إنتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء[1].

رابعا- المؤشرات المؤسسية:

تتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:

1- الإطار المؤسسي:

ويتحقق بواسطة إنشاء أطر مؤسسية وطنية تهتم بالتنمية المستدامة تعمل على وضع خطط واستراتيجيات وطنية خاصة بالتنمية المستدامة، كما تعمل على مصادقة وتنفيذ كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع.

2- القدرة المؤسسية:

إن تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالتنمية المستدامة يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات الخاصة بالأفراد والمؤسسات في المجالات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية حيث تقيس القدرة المؤسسية إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد على التقدم العلمي والتكنولوجي كما تساهم في الحد من الكوارث الطبيعية وتساعد على الاستجابة لها بسرعة أكبر ويمثل حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وحجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية إلى جانب عدد مستخدمي الهواتف المحمولة الثابتة والأنترنت لكل 1000 مواطن من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن حجم وكفاءة القدرة المؤسسية[2].

---

[1] - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] - علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة الاتجاهات الحديثة للتنمية بداية بدراسة التنمية من خلال تسليط الضوء على مفهومها وتطوره، بحيث تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق إقتصاد نام مرورا إلى أهميتها وأنواعها، وكذلك الاستراتيجيات التي تقوم عليها والمتمثلة في إستراتيجية الدفعة القوية واستراتيجيه النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن وصولا إلى أهداف التنمية و عقباتها و المتمثلة في العقبات الاقتصادية والتكنولوجية و السياسية والتنظيمية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية والتنمية المستدامة حيث وجدنا أن التنمية المحلية هي عبارة عن أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة الأجيال المستقبلية أما بالنسبة للتنمية المستدامة فهي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للإرتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية حيث وجدنا أنها تشمل على أبعاد أهمها البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ومدى التكامل بينهم، بالإضافة إلى ما سبق تطرقنا إلى مؤشرات قياس التنمية و التنمية المستدامة.

أما في الفصل القادم فسوف نتطرق إلى الدور الذي تلعبه الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية في الجزائر.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر

تمهيد:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي كلي مستقر تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستراتيجيات دعمها.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإستراتيجيات دعمها.

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا[1].

ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 مراحل :

* المرحلة الأولى من1963 إلى 1982.
* المرحلة الثانية 1982 إلى 1988.
*المرحلة الثالثة 1988 إلى غاية يومنا هذا.

أولا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982:

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] - بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر)، 17 و 18 أفريل 2006، ص 767.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك وخلال كل هذه الفترة 1936-1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية لاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية المواد الغذائية و النسيج، مواد البناء[1].

ثانيا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988:

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية.

---

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 122- 123.

إنطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ 18جويلية 1994[1].

ومن أجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات أصدرت السلطات العمومية في 2001 الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وهذا من أجل: 1- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.

2- تقديم خدمات إدارية.

أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

1- بأنها تستعمل تقنيات بسيطة.

2- بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، إضافة إلى أنها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشارا ثقافة الاستثمار[2].

3- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4- تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط.

---

[1] – عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/05 2013، ص 3.

[2] – ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 إعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة[1].

ثالثا- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية يومنا هذا:

في 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

1- تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق

2- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.

3- تحرير الأسعار.

4- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[2].

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

1- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.

2- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء.

3- تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من

---

[1] - بوهزة محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، ماي2003، ص ص 3-5.

[2] - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداءا من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى[1]

وقبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1- المؤسسات الخاصة:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

2- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[2] .

ومن خلال الجدول الموالي ندرس تطور هذه التقسيمات الفترة الممتدة من2004 إلى غاية نهاية السداسي الأول من2013.

---

[1] - قدي عبد المجيد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 18و 19 أفريل 2012، ص4.

[2] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،المعوقات والحلول**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة(الجزائر)،بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 29 أكتوبر 2014، ص 6.

جدول رقم(05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى نهاية السداسي الأول2013.

السنوات / طبيعة الم ص م	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
المؤسسات الخاصة أشخاص طبيعة + معنوية	225449	8.42	245842	9.05	269806	9.75	293946	8.95	392013	33.36	455398	16.17	482892	6.04	511856	6.00	550511	7.55	578586
نشاطات الصناعة التقليدية	86732	8.62	9.6072	10.77	106222	10.56	116347	9.53	126887	9.06	169080	33.25	135623	19.79-	146881	8.30	160764	9.45	168801
المؤسسات العمومية	778	1.27	874	12.34	739	15.45-	666	9.88-	626	6.01-	591	5.59-	557	5.75-	572	2.69	557	2.62-	547
المجموع	312959	8.45	342788	9.53	376767	9.91	410959	9.08	519526	26.42	625069	20.32	619072	0.96-	659309	6.50	711832	7.97	747934

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية، **مدونة المؤشرات الإحصائية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008، ص3.

2- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME 2010"**, (Direction général de la veille stratégique des études économique et des statistique n° 18) ، p08.

3-Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement **"Bulletin d'information statistique de la PME avril 2013**", (Direction général de la veille Avril 2013، n° 22), p10.

4- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME Donnée du 1er semestre 2013,** (Direction général de la veille novembre 2013, n° 23, p 10 .

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول السابق أن عدد المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 74% ، تليها الصناعة التقليدية بأكثر من 99% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبرز الأرقام السابقة تطورا سنويا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-إلى نهاية السداسي الأول 2013، حيث نلاحظ مدى تطور هذه المؤسسات في الجزائر، حيث زاد العدد ما بين 2004-2005 بنسبة 9.53% إلى أن وصل إلى 26.42% ما بين 2007 و 2008 وذلك نتيجة التوسع الحاصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مؤسسات القطاع العام قد عرفت تراجع كبير فمن 778 مؤسسة سنة 2004 إلى 547 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من 2013، وهذا راجع إلى توقف العديد منها وتطبيق سياسة خوصصة المؤسسات.

الشكل رقم(02):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 الى نهاية السداسي الاول من 2013

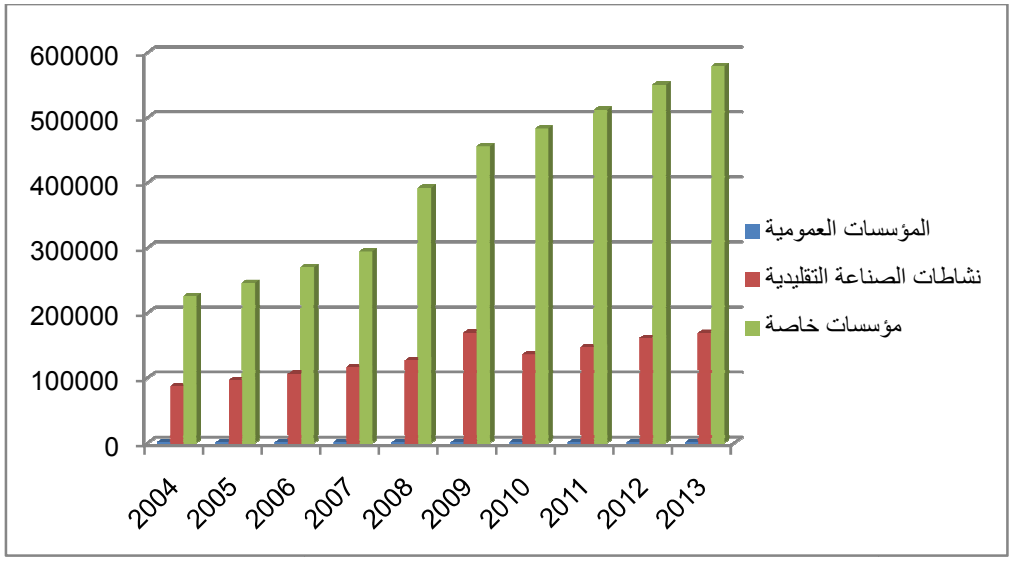

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

المطلب الثاني: آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات في:[1]

أولا– إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم هذه الآليات نجد:

1- وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "MIPMEPI"

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم: 211/94 المؤرخ في: 18 جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم أنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ":

Agence Nationale de Soutien a l' Emploi Jeunes

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

ا- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

---

(1) – عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(2) – شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-05/06/ 2013، ص 06.

ب- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

ج- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

د- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

هـ- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

و- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

ي- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI":

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2]

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC":

Caisse Nationale des d'Assurance Chômage.

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 /188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة

---

(1) - صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص ص32-33.

(2) - عبد الفتاح بوخمخم، و صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد7، العدد 3، 2011، ص 402.

الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[1].

5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة "ANGEM":

Agence nationale De Gestion Micro crédits

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها[2].

6- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة[3].

---

(1) - علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010، ص 182.

(2) - بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص ص 157-158.

(3) - صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

7- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR":

Fonds de Garantie de crédits aux PME

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

أ- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.

ب- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

د- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

هـ- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

و- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ب- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1].

---

[1] - محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص ص 126-127.

ثانيا– برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001-2014) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي (2005-2009) الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة متوسطة وصغيرة.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010-2014).

انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج كما يلي:

1- إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ- إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة البيئية، التكنولوجيات الجديدة.

ب- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.

ج- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

2- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه [1]:

أ- اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية.

ب- اقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1]- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

3- في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386 مليار دينار.

4- في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- اختيار سنويا 03 احسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود 600 ألف إلى مليون دينار.

ب- تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

5- إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:[1]

الجدول رقم (06): وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014.

البرنامج الخماسي 2010-2014	البرنامج الخماسي 2005- 2009			المشاريع
	مشاريع في طور الإنجاز	المشاريع المنجزة	المشاريع المسجلة	
04	18	15	33	مراكز التسهيل
10	07	10	17	مشاكل المؤسسات
14	25	25	50	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات2011 ، رقم 20**، طبعة مارس 2012، ص32.

ثالثا- الإستفادة من الاتفاقيات المبرمة:

حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

[1] - شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 08.

1- برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي:

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأروبي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا (MEDA)، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأروبي لتفعيل الشراكة أورو متوسطة، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

2- برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ):

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

3- **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:** في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم منح المساعدة المالية لترفيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها.

4- **التعاون الدولي الثنائي:**

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، ايطاليا، تركيا، اسبانيا، كندا، وتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

أ- التعاون مع فرنسا:

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهوي Alpes R.home مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة).

ب- التعاون مع ايطاليا:

حيث يتم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)[1] .

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

أولا- العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص ، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية: [2]

1- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية [3].

---

[1] - عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] - صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 41،

2- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

3- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

4- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات.

5- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها [1].

ثانيا– الإئتمان:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

1- البحث عن الإستقلالية المالية:

حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية اللازمة باستقلالية إتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

2- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

3- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، ص10.

4- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فإن معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

5- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

6- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

7- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.[1]

ثالثا- العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار[2] .

رابعا- التكنولوجيا:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة

---

[1] - غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 112.

[2]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص40 -41.

أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

خامسا– غياب ثقافة مؤسسية:

لا ريب أن ماحققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات، وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات [1] .

سادسا– عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها:

1- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

2- إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري .

3- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

4-نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.

---

[1] – شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 139.

5- مشاكل البنية التحتية حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد –إلى غاية يومنا هذا–في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.

6- غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في:

أ- بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات.

ب- معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.

ج- معلومات عن التطبيقات التجارية.

د- ضعف استعمال الأنترنت في ميدان عالم الأعمال [1].

سابعا– الصعوبات المرتبطة بالجباية:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

ثامنا– الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من خارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي [2] .

---

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] – فتات فوزي وعمراني عبد النور قمار:" **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2006، ص 40.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي. بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي.

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل أن بعض الدراسيين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني[1] .

حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة والاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة[2]. بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

---

[1] - هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، 1433هـ، ص 63.

[2] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص91.

أولا– المساهمة في زيادة الناتج القومي:

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

ثانيا– قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:

عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

ثالثا– وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم[1].

رابعا– دورها الايجابي في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة[2] .

أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة

---

(1) - الأخضر بين عمر، علي باللموشي، " **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 2013/05/06/05، ص 7.

(2) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

على إقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط[1].

خامسا– تخفيض كلفة العمل:

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

سادسا– إستخدام الموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.

سابعا– تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي[2].

---

[1] - بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر** مرجع سبق ذكره ص 218،

[2] - شيوطي حكم، مرجع سبق ذكره، ص ص 215-216.

المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي.

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي[1] على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي:

أولا– خلق فرص عمل جديدة:

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق.

[1] - بوسهيمن أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

ثانيا– رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.[1]

ثالثا– تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية إعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة[2].

رابعا– دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتواءها الآثار الإجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

خامسا– المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم[3].

---

[1] – شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218.

[2] – منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] – الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07

سادسا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

سابعا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم.

ثامنا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

تاسعا– الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلا على ذلك (الحالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب " كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية[1] .

المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث تجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل

[1] – بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 221 –223.

أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال إحتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الإبداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار[1].

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالإقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي"R&D"مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine tools" [2].

المطلب الرابع: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي.

[1] – محمد مشري الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] بوسهمين احمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص217.

أولا– الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى بإحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

ثانيا– إستغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

ثالثا– المحافظة على التراث الثقافي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

رابعا: العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي و كفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي[1] .

[1] – رابح زرقاني،" **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص 105.

المبحث الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه مجال ترقية الصادرات و مساهمتها في التنمية المحلية .

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(07): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2004 إلى نهاية السداسي الأول 2013).

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / السنوات	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة الم ص وم في التشغيل %
2004	7798412	766678	71826	838504	%10.75
2005	9492508	1081573	76283	1157856	%12.20
2006	10109645	1190986	61661	1252647	%12.39
2007	9968906	1298253	57146	1355399	%13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	%14.93
2009	10544000	1494949	51635	1546584	%14.67
2010	10812000	577030	48656	1625686	%15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	%16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	%16.18
2013*	11964000	1869363	46132	1915495	-

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23 , Données du 1er semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p 13

2) Bulletin d'information statistique de la PME 2010 , n ° 18,op.cit, p 12

3- كربالي بغداد، دليمي مصطفى، **دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر د ن ت م ل ن ت ج LMD (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر)، يومي 02-03 ديسمبر2014، ص 17.

4- زميت الخير، " **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية**، مذكرةماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة (الجزائر)، 2014-2015، ص 137.

*- السداسي الأول من 2013.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2004 إلى السداسي الأول من سنة 2013 أن عدد مناصب الشغل تطور بحوالي وآلاف منصب بين 2004 و2012 بنسبة تقدر بأكثر 54% وهذا التطور استمر حتى سنة 2013 حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في 2012 أصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013.

وهذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2004 و2012 بحوالي مليون و 34 ألف أي ما يعادل نسبة 57% وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل بلغ أكثر من 24 ألف أي بنسبة انخفاض 34 % وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

الشكل رقم (03): تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-السداسي الأول من 2013).

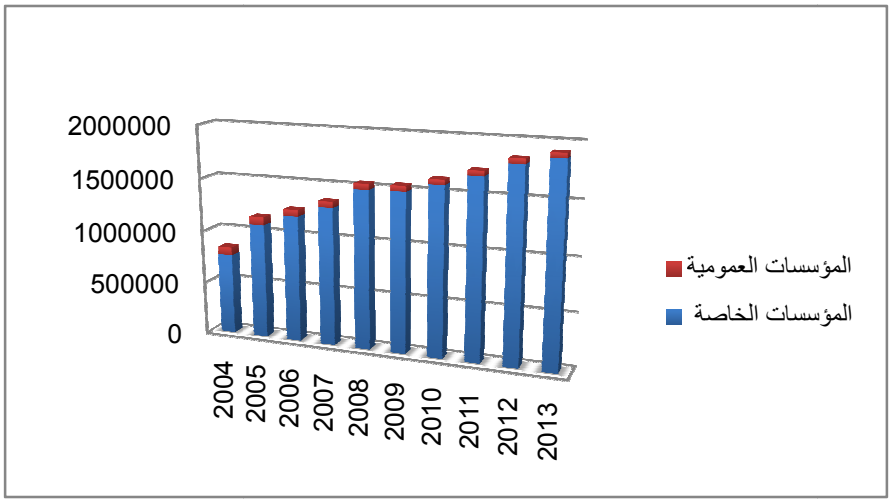

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

إن دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة وإنما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال المدة الممتدة ما بين 2004 و 2011.

جدول رقم(08): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004 الى2011.

الوحدة :مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	598.6	21.8	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2146.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	51137.46	84.77
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n° 12**, indicateur de l'année 2007, p46.

2) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n°14,** , indicateur de l'année 2008,p51

3) Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n° 22، 2013, op. cit, p 42.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى أن بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011.

كما إتضح لنا أيضا أن مساهمة القطاع الخاص (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تزايد حيث ارتفعت من 78.2% أي ما قيمته 2146.75 مليار دج سنة 2004 إلى 84.77% أي ما قيمته 5137.46 سنة 2011 و الذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لها بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام في تراجع وذلك من نسبة 21.8% سنة 2004 إلى 15.23% سنة 2011 ويعود هذا التراجع إلى عدم قدرة هذا القطاع على مسايرة متطلبات وشروط إقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الإقتصاد.

الشكل رقم(04): تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات من 2004-2011.

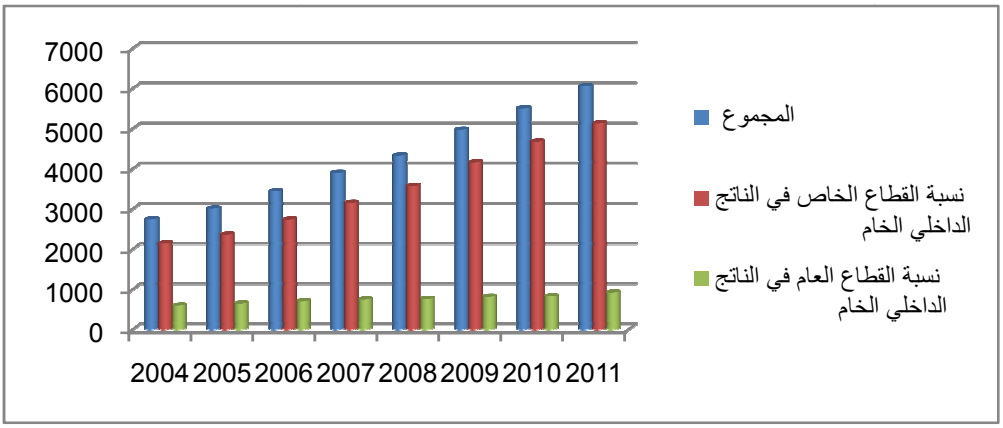

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول السابق.

ثانيا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية. إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه.

ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى 2011.

الشكل القانوني	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	578.88	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والأشغال العمومية	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسة	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والأطعام	62.64	69.62	74.85	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود والأحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، رقم 22، طبعة أفريل 2013، ص 44.

2- مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور القطاع(2003-2008)، ص 19.

3- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat**, bulletin d'information statistique n**° 16, indicateur 2009, p 57.

نلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى و ذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلد ومن خلال كل ماسبق ذكره يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا بأس به في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها و هذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

الجدول رقم(10): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2004 إلى 2012.

الوحدة مليون دولار أمريكي

البيان		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغير	3.27	15.1	17.53	11.63	62.77	45.9 -	54.63	32.73	1.76
	المساهمة في الصادرات الكلية	2.48	1.97	2.01	1.99	2.24	2.4	2.86	2.93	2.96
الواردات		18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

1) bulletin d'information statistique n° 22, 2012, op.cit, p47.

2) صلاح الدين سردوك، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني (دراسة إحصائية 2002– 2012)**، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2012-2013، ص 42.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات وهذا من مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2004-2012، حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات

خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2004-2012 نسبة 2.96 % مما يدل إعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وعليه بالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم وهذا ما يدل على ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ويرجع ذلك إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة 97.04 % سنة 2012، وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

الشكل رقم(05): مقارنة صادرات خارج قطاع المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة من2004إلى 2012.

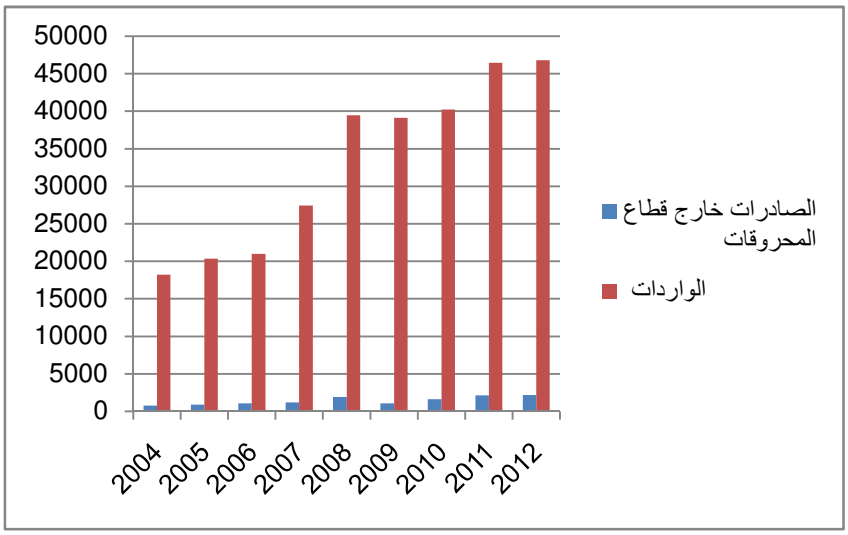

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية يفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق إلا أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر في اليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن إعتماد هذه المؤسسات في التنمية المحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالإعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المعلومات التي سنعرضها في الجداول الموالية متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

أولا– سنعرض في الجدول رقم 11 التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والذي يبين توزيع هذه المؤسسات حسب ولايات الجزائر.

الجدول رقم (11): الولايات الإثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

الترتيب	الولايات	2011	2012	النسبة%	التطور%
1	الجزائر	45636	48419	11.53	6.10
2	تيزي وزو	23109	24754	5.89	7.12
3	وهران	18370	19692	4.69	7.20
4	بجاية	17962	19374	4.61	7.86
5	سطيف	17154	18730	4.46	9.19
6	تبازة	15672	16969	4.04	8.28
7	بومرداس	13787	15004	3.57	8.83
8	البليدة	12938	140073	3.35	8.77
9	قسنطينة	12561	13450	3.20	7.08
10	باتنة	9866	10679	2.54	8.24
11	عنابة	10041	10670	2.54	6.26
12	الشلف	9755	10297	2.45	5.56
المجموع الجزئي		206851	22211	52.87	7.38
المجموع		391761	420117	100	7.24

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Bulletin d'information de la PME, n° 22,2012, édition avril 2013, op.cit.p18.

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية وعليه فمن خلال الجدول يتضح بأن هذا النوع يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل أربع ولايات (الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية) حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

كما تسجل كل من سطيف، بومرداس، البليدة، تيبازة وباتنة زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر نسبها على التوالي:

9.19%، 8.83%، 8.77%، 8.28%، 8.24%.بحيث تتعدى بذلك معدل التطور على المستوى الوطني:

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

يتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، وبنسبة أقل في الهضاب العليا ونحن نخص بالذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

الجدول رقم(12): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية.

السنوات / الجهات	2011	2012	السداسي الأول من 2013	
	القيمة	القيمة	القيمة	النسبة %
الشمال	232664	248985	262423	59.38
الهضاب العليا	119146	128316	134960	30.54
الجنوب	32216	34569	36131	8.18
الجنوب الكبير	7735	8247	8450	1.91
المجموع	391761	420117	441964	100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1)Bulletin d'information de la PME2012, n° 22, édition avril 2013, op.cit.p20.

2)Bulletin d'information statistique de la PME 2012, n ° 23 , Données du 1er semestre 2013, novembre 2013,op.cit, p21.

ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم (06):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول من 2013).

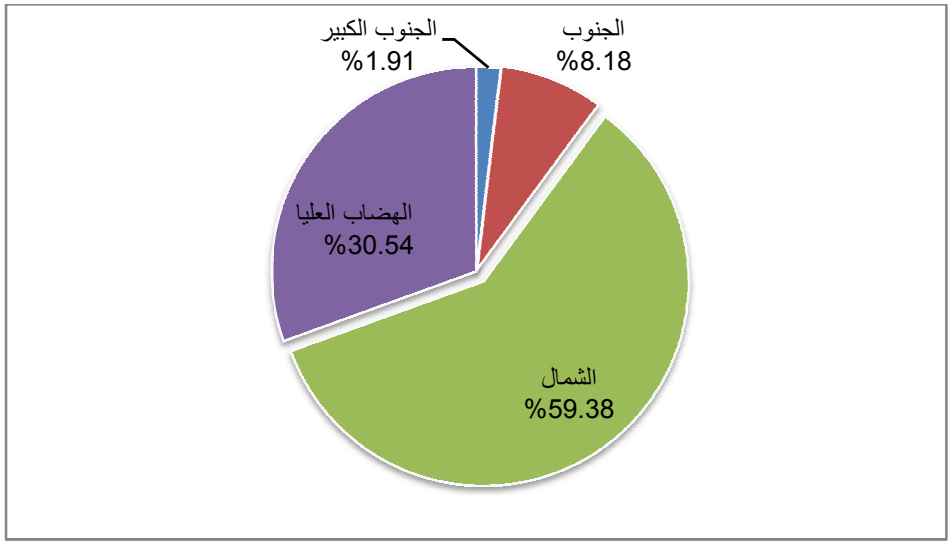

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Bulletin statistique d'information de la PME, Edition2012, Novembre 2013, p 21.

نلاحظ من الجدول السابق أن التمركز شديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد ومن الملاحظ أيضا إحتواء الوسط نسبة مهمة من هذه المؤسسات.

بحيث تحتوي المنطقة الشمالية في السداسي الأول من 2013 حوالي 262423 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة تقدر ب 59.38 % متبوعة بالهضاب العليا بالهضاب العليا بـ 134960 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (30.54%) بينما تحتوي منطقة الجنوب والجنوب الكبير على 44581 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (حوالي 10.09% من المجموع).

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أن إهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلى هذا الإهتمام أيضا من خلال عدة برامج وأيضا من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع عدة دول وذلك في سبيل تطوير هذه المؤسسات ومواجهة المعوقات التي تحد من نشاط وسير عمل هذه المؤسسات والدور التنموي المنظور منها.

ثم انتقلنا إلى الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي ووجدنا أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية، والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك لدفع عجلة التنمية في البلاد.

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ايجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر- ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: " ما هو الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب إعطاء تعريف واحد لها فالفرق شاسع بين المؤسسة الأوروبية التي تشغل 250 عامل ومؤسسات الصناعات التقليدية النامية ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير، ثم قمنا بالتعرف على مصادر وأساليب تمويلها فمصادر تمويلها تتمثل في التمويل الذاتي بالإضافة إلى المصادر الخارجية أما بالنسبة لأساليب تمويلها فنجد منها التأجير التمويلي والتمويل بالصيغ الإسلامية.

ثم ارتأينا لما سبق إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة نظرا لتأثيرها الايجابي على الاقتصاديات العالمية بالإضافة إلا أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي ثم ذكرنا عوامل نجاحها والمشاكل التي تعترضها والتي من بينها مشكل التمويل بالإضافة إلى المشاكل الإدارية والقانونية،كما تطرقنا إلى تحدياتها المستقبلية ونذكر منها عالمية التجارة والخصخصة.

ثم انتقلنا إلى تقديم مختلف الجوانب النظرية للتنمية بداية من التميز بينها وبين النمو وتعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق إقتصاد نام وتطرقنا أيضا إلى تطور مفهومها من التنمية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وبعدها قمنا بإبراز استراتيجياتها و المتمثلة في إستراتيجية الدفعة القوية إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن ثم إلى ذكر عقبات التنمية والتي من بينها العقبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى ما سبق قمنا بالتعرض لكل من التنمية المحلية والتنمية المستدامة حيث وجدنا أن التنمية المستدامة عبارة عن إتجاه تنموي جديد يهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية إستغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية كما وجدنا أن للتنمية المستدامة أبعاد مختلفة تتمثل في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ومدى التكامل فيما بينها ثم تطرقنا إلى مؤشرات قياس كل من التنمية والتنمية المستدامة وذلك من خلال مؤشرات إقتصادية واجتماعية.

وفي الأخير كان علينا إبراز الإستراتيجية الجزائرية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الآليات والبرامج الداعمة لها بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحد من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي من أهمها التمويل، مشكلة العقار والمشاكل الإدارية. ثم تطرقنا إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك على عدة أصعدة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية، سياسية، وارتأينا إلى كل ما سبق تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها أيضا في ترقية الصادرات والتنمية المحلية.

1-إختبار الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من إختبار الفرضيات السابقة من خلال النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى**: تعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة، لأنه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي من أهمها: الفعالية والكفاءة، القدرة على الإبتكار بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الإقتصادية، تمكنها من أداء دور تنموي كبير على الصعيد الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي، وهذا ما دفع الدول إلى دعم وتطوير هذه المؤسسات.

– **الفرضية الثانية**:لقد ثبتت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول فكرة أن للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية كما أنها ذات تكامل فيما بينها، ، ذلك أن التنمية المستدامة عبارة عن اتجاه تنموي جديد تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للإرتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتحقيق مجموعة النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة، وذلك لتلبية حاجيات الأجيال الحالية، والمحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية.

– **الفرضية الثالثة**: تتمثل في الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر، والتي تعتمد فيها على هياكل، وهيئات تطبق من خلالها برامج تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لدفع عجلة التنمية في الجزائر، ومعالجة المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات، وقد ثبت لنا صحة هذه الفرضية، من خلال تبني عدة آليات وبرامج فعالة

تزيد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القيمة المضافة، والناتج الداخلي، و مساهمتها في التنمية المحلية.

2- النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج:

أ- النتائج النظرية:

سنقوم بعرضها على الشكل التالي:

- على الرغم من إختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من إختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.

- إن من أبرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدول للقطاع الخاص.

- أصبح الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أهمها: المجال الصناعي و الزراعي، المجال التجاري و مجال الخدمات.

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة: الاقتراض من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تتمثل أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نوعين وهما الأساليب التقليدية والمتمثلة في:التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في التمويل عن طريق البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل التالية: التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة، التمويل بصيغة السلم، التمويل بالمرابحة والإستصناع، وبالإضافة إلى البنوك الإسلامية نجد التأجير التمويلي.

– تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الدول المتقدمة والدول النامية من خلال قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، حاضنة للمهارات والإبداعات، تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والمشاكل القانونية، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي ومن أهم هذه التحديات: عالمية التجارة، عالمية الإتصال والخصخصة.

– تعتبر التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية كما أنها أداة للاستقلال الاقتصادي.

– تهدف التنمية إلى زيادة الدخل القومي، التوسع في الهيكل الإنتاجي، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول، حيث تواجه التنمية عدة عقبات لتحقيق هذه الأهداف منها العقبات السياسية والاقتصادية و التكنولوجية والتنظيمية.

–تعتبر التنمية المستدامة اتجاه تنموي جديد يهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية إستغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية، كما أن لها أبعاد مختلفة تتمثل في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبالرغم من اختلاف أهدافها إلا أنها متكاملة فيما بينها.

– ضرورة الإهتمام الفعلي بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير هذا القطاع باعتباره خطوة أساسية ومهمة في طريق تصنيع البلدان النامية، وذلك باعتباره منفذا جيدا لاستغلال الموارد المادية والبشرية، وجزءا مهما لعملية التصنيع.

– إن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، جاء نتيجة لما ثبت عن هذه المؤسسات من دورها التنموي في إقتصاديات الدول .

– عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إستراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية و الدولية من خلال: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع فرنسا وايطاليا وغيرها من الدول إضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل هذه الأجهزة في ANDI،ANSEJ ، FGAR، ANGEM، CNAC .

– تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا تنمويا هاما على عدة أصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي تقوم بزيادة الناتج القومي، تنمية الصادرات، تخفيض كلفة العمل واستخدام الموارد المحلية، أما على الصعيد الاجتماعي فيتمثل دورها في: خلق فرص عمل جديدة، رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية ، أما على الصعيد الثقافي والسياسي فهي تعمل على الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية والمحافظة على التراث الثقافي.

– يعتبر تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر محدودا نتيجة المعوقات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والتي من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل لهذا النوع من المشاريع، العوائق الإجرائية، التكنولوجيا، غياب ثقافة مؤسسية، الصعوبات الجبائية والجمركية.

ب– النتائج التطبيقية :

من خلال الإحصائيات التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بحيث تشير الإحصائيات للسداسي الأول من 2013 إلى ارتفاع عدد السكان المشتغلين في هذه المؤسسات إلى: **1.915.495** ، وهذا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات حيث بلغت حوالي **6060.80** مليار دينار جزائري، وتعد مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة حوالي **84.8%** في 2011 على عكس القطاع العام فهي في تراجع من سنة لأخرى.

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيمة مضافة سواء كانت خاصة أو عامة وذلك في معظم فروع النشاط كالتجارة ، الزراعة، النقل والمواصلات.

– تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية ضئيلة باعتبار أن قطاع المحروقات هو المحتكر الرئيسي للصادرات الجزائرية، بحيث يمثل حوالي **80%** من مجموع الصادرات الجزائرية .

– تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي وذلك بسبب الطابع الجغرافي للبلاد بحيث تتركز غالبيتها في 12ولاية بنسبة تفوق **52%**.

– تمثل كل من : الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية حوالي **27%**من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

– يتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال بنسبة: **59.38%** ، وبنسبة أقل في الهضاب العليا تقدر: **30.54%** ، أما بالنسبة للجنوب تقدر النسبة ب **8.18 %** وفي الجنوب الكبير**1.91%**.

3– التوصيات و الإقتراحات:

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– الإهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية و تحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب لوجود إختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.

– تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

– تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع.

– إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.

– ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.

– فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته، ويسهل وصل المستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة .

– ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الزيادة من مقدراتها التنافسية.

– العمل على تطوير مراكز دعم التصدير من أجل تقديم المعلومات والاستشارات، وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.

– تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4–آفاق البحث:

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية حقلا واسعا وحديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

* أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

* آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.

2- إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية، دراسات إقتصادية**، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.

3- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

4- إلهام فخري طملية، " **التسويق في المشاريع الصغيرة" مدخل استراتيجي"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة، "مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية الإسكندرية (مصر)، 2007.

6- جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009

7- حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993.

8- رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

9- رضا اسماعيل البسيوني، **"إدارة الأعمال"**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.

10- سعاد نائف برنوطي، " **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2008.

11- سيد سالم عرفة، "**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

12- صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.

13– صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،

14– صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شيبان الجامعية، الإسكندرية، 2010.

15– طاهر محسن الغالبي منصور، "**منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 .

16– عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**أساسيات النمو والإدارة المالية**، الدار الجامعية، السكندرية، 2008.

17– عاطف وليم أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

18– عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.

19– عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009

20– عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2010.

21– علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010.

22– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

23– فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006.

24– كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، **من الألف إلى الياء**، دار الحامد للنشر، عمان، 2000.

25- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م.

26- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

27- محمد دودار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1993.

28- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، " **مقدمة في الأعمال والمال**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002- 2003.

29- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010

30- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

31- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها**، مؤسسة شهاب، الإسكندرية، 1994..

32- محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس، 2004.

33- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

34- ميسر إبراهيم وآخرون، **المشروعات الصغيرة**، منشورات المنظمة العربية، للتنمية الإدارية، القاهرة، (مصر)، 2010.

35- ناصر دادي عدون،عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

36- نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" Gestion des PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ، 2007م

37- هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1433هـ- 2012.

38-وليد الجيوسي، **أسس التنمية الإقتصادية** ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009.

ثانيا- الرسائل العلمية (الأطروحات):

1- برجي شهر زاد، " **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر) ، 2011-2012.

2- بوسهمين أحمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية، بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011.

3- رابح زرقاني،" **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

4- رجراج الزهير، "**التنمية المحلية في الجزائر" واقع وآفاق**، أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

5- زميت الخير، " **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة (الجزائر)، 2014-2015.

6- سايح بوزيد، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية " حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2012.

7- صلاح الدين سردوك، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني (دراسة إحصائية 2002- 2012)**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012- 2013.

8- علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2013-2014.

9- قنيدرة سمية، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**"، مذكرة ماجستير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

10- لخلف عثمان، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

11- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)، 2008- 2011.

12- مقداد خميسي، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008) حالة ولاية.البليدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ثالثا - الملتقيات والمؤتمرات و الندوات وورش العمل:

1- الأخضر بن عمر، علي باللموشي،:" **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 2013/05/06/05.

2- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الص و م في الجزائر جامعة الوادي، يومي 5-6/ 2013/5.

3- بوخلوة باديس، ابن خيرة سامي،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"**، الملتقى الوطني حول،" واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 05-2013./05/06 .

4- بودية فاطمة، كحلي فتيحة، **طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الاسلامي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المالية الاسلامية، صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.

5- بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل 2006.

6- جورج قرم، **التنمية البشرية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رقم 06.

7- خيس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من المؤشرات التنمية المستدامة**، ورقة عمل ضمن المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، ليبيا، 2-4 نوفمر 2009.

8- رقامي محمد، بوشقير إيمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول المقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، قالمة، الجزائر، 03-4 ديسمبر 2012.

9- ريمي رياض ، ريمي عقبة ،**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جمعة الوادي (الجزائر)، يومي05-2013/05/06.

10- سليمان ناصر، عواطف محسن،: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، بحث الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة،، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية،. بالجزائر يومي 28 -29 أكتوبر 2014.

11- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول بمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، أيام 23-24 فيفري، 2011، غرداية، الجزائر.

12– شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-05/06، 2013.

13– غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشلراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

14– قدي عبد المجيد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة الوادي، يومي 18و 19 أفريل 2012

15– كتوش عاشور، " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربيةن 17-18، أفريل 2006.

16– كربالي بغداد، دليمي مصطفى، **دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برامج التممية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2011، 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر د ن ت م ل ن ت ج LMD (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر)، يومي 2-3 ديسمبر 2014،

17– كروش نور الدين، **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة بورصة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جانفي، 2014.

18– محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25/ ماي 2003.

19– محمد مرعي مرعي، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البحرين، بدون سنة.

20– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**" بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان" التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو، 2007،

21– منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19 21-/ 2009/10.

22– نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي، متطلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف،الجزائر، 17 و 18 أفريل 2006.

رابعا– المجلات والدوريات:

1– أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،السنة الرابعة والعشرون، القاهرة، اكتوبر2006.

2– السعيد بريبش، " **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" حالة الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– العدد الثاني عشر، نوفمبر، 2007.

3– بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008،

4– بوسهمين أحمد، " **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

5– بومعراف الياس، عماري عمار، ، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010-2009

6- بوهزة محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي، 2003.

7- بيان حرب، " **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22- العدد الثاني، 2006.

8- جوفري ماكينيكول، **السكان والتنمية**، مجلة وحدة بحوث سياسية، العدد 174، مجلس السكان، نيويورك.

9- شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

10- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير، العدد 03، 2004.

11- صالح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطيرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدرب، سطيف، 25-28 ماي 2003.

12- عبد الستار عبد الجبار موسى، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون، 2012.

13- عبد الفتاح بوخمخم، و صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد7، العدد 3، 2011.

14- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010.

15- عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013.

16- فتات فوزي وعمراني عبد النور قمار:" **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، أفريل 2006.

17– فروحات حدة، **إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2009- 2010.

18– كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 45، الجزائر، 2010/01/07

19- محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، جامعة الشلف، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع،

20– محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25/ ماي 2003 .

21– وليد عبد جبر، **الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، " العراق نموذجا"**، مجلة كلية التربية العدد السادس، جامعة واسط العراق.

22– ونوغي فتيحة، **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 25-28 ماي 2003

خامسا– القوانين والتقارير:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (**المادة 4**)**من القانون رقم 01–18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 77، (الجزائر)،15 نوفمبر 2001.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المواد 5-6-7من لقانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية ، العدد 77، (الجزائر،15 نوفمبر 2001)،

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية، **مدونة المؤشرات الإحصائية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطور القطاع خلال الفترة 2003-200.**

4- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات2011 ، رقم 20**، طبعة مارس 2012.

5- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، رقم 22**، طبعة أفريل 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Galen spenser Hull**, la petite enterprise a l'ordre du jour**, l'harmattan 1987.

2) Ministre de la petite et moyenne enterprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n° 12**, indicateur de l'année 2007.

3) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **bulletin d'information statistique n°14,** , indicateur de l'année 2008

4) Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat**, bulletin d'information statistique n° 16**, indicateur 2009.

5) Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME 2010"**,
(Direction général de la veille stratégique des études économique et des statistique n° 18) .

6) Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement **"Bulletin d'information statistique de la PME avril 2013**", (Direction général de la veille Avril 2013، n° 22).

7) Ministre de l'industrie de la petite et moyene entreprise et de la promotion de l'investissement "**Bulletin d'information statistique de la PME Donnée du 1er semestre 2013,** (Direction général de la veille novembre 2013, n° 23, p 10 .